٤ ـ مشاريع التسوية المطروحة

أ ـ التصورات الدولية.

(١) قرار التقسيم.

(٢) قرار ٢٤٢.

(٣) قرار ٣٣٨.

(٤) المؤتمر الدولي.

ب ـ التصورات الصهيونية

(١) اتفاقية كامب ديفيد.

(٢) مشروع السلام الصهيوني (أيار ١٩٨٩) (مشروع شامير).

(٣) بين مشروع شامير واتفاقات كامب ديفيد.

(٤) المؤتمر الإقليمي.

جـ ـ التصورات العربية.

(١) مشروع المملكة العربية المتحدة.

(٢) مشروع فاس ١٩٨٢م.

(٣) الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني (١٩٨٥).

(٤) نقاط مبارك العشر.

(٥) مشروع السلام الفلسطيني.

(٦) بين الإدارة الذاتية والدولة الفلسطينية.

د ـ النقاط الأمريكية الخمس [مشروع بيكر].

أ ـ التصورات الدولية :ـ

مقدمـــة :ـ

التصورات والقرارات الدولية لحل الصراع العربي ـ الصهيوني هي محصلة لتفاعل القوى الدولية مع هذا الصراع الذي تحكمه عوامل كثيرة أهمها :

(١) العـلاقـات العضـوية والاستـراتيجية بين الحركة الصهيونية والكيان الصهيوني والدول الغربية، فالغرب قد تبنى الفكرة الاستعمارية الصهيونية وعمل على إخراجها إلى حيّز الواقع فكان الكيان الصهيوني ينمو برعاية غربية، فالكيان الصهيوني يُشكل امتداداً للاستعمار الغربي في عالمنا العربي والإسلامي.

(٢) لا شك أن العقلية الصليبية الحاقدة ما زالت تحكم معظم سياسات الدول الغربية، والكيان الصهيوني يُعتبر رئة يتنفس من خلالها العالم الغربي الحقـد والكراهية تجاه الأُمة العربية الإسلامية، لهذا فإن التجانس الغربي ـ الصهيوني ليس محصلة عوامل سياسية فحسب فالكيان الصهيوني أحد أشكال التصعب الصليبي الغربي تجاه هذه الأُمة وتجسيداً للعقلية الاستعمارية.

(٣) إن القرارات الدولية بحق الصراع العربي ـ الصهيوني تمثل نقاط اتفاق بين العالمين الشيوعي والرأسمالي، لأن وجود الكيان الصهيوني وشرذمة الكيان العربي هدف مشترك للشرق والغرب على حد سواء، لذلك وبرغم التناقضات السياسية بين الكتلتين خلال العقود الماضية لم تكن هذه التناقضات تنطبق على تصورات الطرفين للصراع العربي ـ الصهيوني.

وبعد :

لا يمكن اعتبار القرارات الدولية تعبيراً عن عدل نسبي وواقعية سياسية بل

هي تجسيد للتحالف الدولي لصالح الفكرة الصهيونية، وتعبيرٌ واضح عن الواقع العربي الذي يفتقد إلى فهم وإدراك الطبيعة الصراع وأبعاده وغياب الاستراتيجية الحقيقية لإدارة الصراع مع العدو الصهيوني.

١ـ قرار التقسيم ١٨١/١٩٤٧ [على إثر تقديم بريطانيا قرارها إلى الأُمم المتحدة بإنهاء انتدابها على فلسطين أوفدت هيئة الأُمم (لجنة دولية) خاصة إلى فلسطين بتاريخ ١٥/٥/١٩٤٧ وكلفتها بإعداد تقرير بشأن مسألة فلسطين للنظر فيه في دورة الجمعية العادية المقبلة حيث قررت تلك اللجنة تقسيم فلسطين إلى دولتين إحداهما عربية والأخرى يهودية كما أوصت أن توضع مدينة القدس تحت حكم دولي خاص وذلك بعد جلاء القوات المسلحة التابعة لسلطات الانتداب في فترة لا تتجاوز الأول من تشرين الأول عام ١٩٤٨.

وفي ٢٩/١١/١٩٤٧ أصدرت الجمعية العامة للأُمم المتحدة في دورتها الثانية القرار رقم (١٨١) والخاص بخطة تقسيم فلسطين وقد فاز القرار بالأكثرية بأغلبية (٣٣) صوت ضد (١٣) صوت: وقد صوتت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي إلى جانب القرار.

أما بنود هذا القرار فهي:

أولاً: ينهى الانتداب على فلسطين في أقرب وقت ممكن، على أن لا يتأخر في أي حال عن آب ١٩٤٨.

ثانياً: يجب أن تجلو القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة عن فلسطين بالتدريج، ويتم الانسحاب في أقرب وقت ممكن على ألّا يتأخر في أي حال عن ١/آب/١٩٤٨، يجب أن تُعلم السلطة المنتدبة اللجنة في أقرب وقت ممكن بنيتها إنهاء الانتداب والجلاء عن كل منطقة. تبذل السلطة المنتدبة أفضل مساعيها لضمان الجلاء عن منطقة واقعة في أراضي الدولة اليهودية تضم ميناءً بحرياً وأرضاً خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة وذلك في أقرب

موعد ممكن على ألاّ يتأخر في أي حال عن ١٩٤٨/٢/١ .

ثالثاً: تنشأ في فلسطين الدولتان المستقلتان العربية واليهودية والحكم الدولي الخاص بمدينة القدس وذلك بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة على ألاّ يتأخر ذلك في أي حال عن ١٩٤٨/١٠/١ .

رابعاً: تكون الفترة ما بين تبني الجمعية العامة توصيتها بشأن مسألة فلسطين وتوطيد استقلال الدولتين العربية واليهودية فترة انتقالية .

وقد اقتطع قرار التقسيم جزءاً من أرض فلسطين بما نسبته (٥٤٪) لإنشاء دولة إسرائيل، رغم أن اليهود في عام ١٩٤٥ كانوا يملكون (٦٩٩,٤٩١,١) دونماً من أرض فلسطين التي تبلغ مساحتها (٠٢٣,٣٢٣,٢٦) دونماً أي أن مساحة ما كان يملكه اليهود من أرض فلسطين هي ٦٦,٥٪ من مساحة فلسطين الكلية، كما أن عدد اليهود عام ١٩٤٧ كان أقل بكثير من ثلث السكان وكان عُشرهم فقط سكاناً أصليين من فلسطين .

وقد طرح المشروع على الاقتراع فقبل بأغلبية (٣٣) صوتاً مقابل (١٣ دولة) عارضته وامتنعت عشر دول عن التصويت: أما الدول التي أيدته :

(١) الولايات المتحدة .	(٢) فرنسا .	(٣) كندا .
(٤) استراليا .	(٥) جنوب أفريقيا ونيوزيلنده .	(٦) فنزويلا .
(٧) بارغواي .	(٨) بوليفيا .	(٩) البرازيل .
(١٠) أكوادور .	(١١) هايتي .	(١٢) غواتيمالا .
(١٤) نيكارغوا .	(١٥) بنما .	(١٦) بيرو.
(١٧) بلجيكا .	(١٨) لوكسمبورج .	(١٩) هولندا .
(٢٠) السويد .	(٢١) النرويج .	(٢٢) الدانمرك .
(٢٣) ليبيريا .	(٢٤) الاتحاد السوفييتي .	(٢٥) روسيا البيضاء .

(٢٦) تشيكوسلوفاكيا. (٢٧) اوكرانيا. (٢٨) بولنده.
(٢٩) الفلبين] [1]

٢ـ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢[2]:ـ

في ١٩٦٧/١٠/٧ طلبت مصر اجتماع مجلس الأمن في جلسة عاجلة للنظر في الوضع الخطير في الشرق الأوسط نتيجة رفض إسرائيل سحب قواتها المسلحة من جميع المناطق المحتلة بعد عدوانها على مصر، واجتمع مجلس الأمن في ١٩٦٧/١٠/٩ وشاركت وفود الأردن وسوريا و(إسرائيل) في المناقشات ولكن بدون حق التصويت وتقدمت عدة دول بمشاريع قرارات كان أهمها مشروع الولايات المتحدة ومشروع بريطانيا الذي صاغه اللورد كارادون، ولم يكن المشروع الأمريكي إلّا إعادة للنقاط التي طرحها الرئيس جونسون، وكانت إسرائيل موافقة على المشروع الأمريكي لأنه يحقق لها كل أغراضها بدون أن يأخذ بعين الاعتبار المطالب العربية.

ووافق مجلس الأمن على المشروع البريطاني بالإجماع «لأنه متوازن ومنصف لكلا الطرفين» على حد تعبير اللورد كاردون.

وكانت موافقة مصر على قرار مجلس الأمن هي الخطوة الأولى والحاسمة على طريق التراجعات العربية الرسمية عن مقررات مؤتمر الخرطوم العلنية (اللاآت الثلاث) وقد تم تبرير هذا الموافقة عن طريق القول بأنها خطوة تكتيكية من قبل مصر هدفها كسب الوقت من أجل إعادة بناء القوات المسلحة، إلّا أنه

---

(١) مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧-١٩٨٥، منير الهور، طارق الموسى، دار الجليل للنشر ـ عمّا، ط٢ ١٩٨٦م.

(٢) إسرائيل والتسوية، د. سلمان زيد سلمان، ط١ ١٩٧٥، الناشر دار ابن خلدون.

بعـد ذلـك تلتها خطوات تنازلية مهمة عن الموقف العربي الأساسي الرافض تقليدياً للوجود الإسرائيلي والقائم على مبدأ عدم التصرف بالقضية كل ذلك من أجل التوصل إلى تسوية سياسية مع (إسرائيل) وقد تم تبرير التنازلات اللاحقة بإسنادها إلى القبول العربي الأصلي بقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بعبارة أخرى تحول هذا القرار إلى المحور الأساسي الذي تدور حوله السياسة العربية في مواجهة (إسرائيل) والذي تسعى بكل قواها لتنفيذه.

الظروف التي صدر في ظلها قرار ٢٤٢ :ـ

في صبيحة الخامس من حزيران عام ١٩٦٧ شنت إسرائيل حرباً مدروسة على أعلى المستويات السياسية والعسكرية بناءاً على دوافع اقتصادية وتوسعية وقـد أسفـرت هذه الحـرب عن توسع إسرائيل في الأراضي العربية المجاورة واحتلالها لأراضٍ جديدة تبلغ مساحتها الإجمالية أربعة أضعاف المساحة التي احتلتها عام ١٩٤٨ فقد احتلت الضفة الغربية بأكملها ومساحتها ٥٨٧٨ كيلو متر مربعاً وشبه جزيرة سيناء ومساحتها ٦١١٩٨كم٢ و ١١٥٠كم٢ من هضبة الجولان السورية وقطاع غزة بكامله ومساحته ٣٦٢كم٢ كما أسفرت عن إخضاع حوالي ١,٥ مليون مواطن عربي في الأراضي العربية المحتلة للحكم العسكري الإسرائيلي.

ولقد كانت الشهوة التوسعية الإسرائيلية وراء العدوان الإسرائيلي رغم كل الـذرائـع والمناورات السياسية والديبلوماسية التي كانت توزعها إسرائيل على الصعيد العالمي وقد برزت تلك الغاية في كتاب بعنوان [الشرق الأوسط سنة ٢٠٠٠] الـذي قامت إسـرائيل بتـوزيعه في أنحاء العالم حيث جاء في ذلك الكتاب: «إن الغاية من حرب ١٩٦٧ بين إسرائيل والعرب هي تبديل الحدود القـائمـة حيث أن احتـلال الأراضي العربية المجاورة سيحسن حالة إسرائيل الاقتصادية والسياسية».

وبعد حرب حزيران اتخذ مجلس الأمن الدولي أول قرار بوقف إطلاق النار

وهو القرار رقم ٢٣٣ ثم اتخذ قرارات أخرى هي ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ولا بد من الإشـارة إلى أن القيمـة القانونية لمثل هذه القرارات كانت تتناقض مع جميع قرارات وقف إطلاق النار التي اتخذتها الأمم المتحدة في السابق حول العديد من المشاكل الدولية مثل (مشكلة كشمير) و(مشكلة كوريا) و(السويس) إذ أن جميع قرارات وقف إطـلاق النـار هذه تضمنت دعـوة المتحاربين إلى العودة للمواقع التي كانت فيها جيوشهم قبل اندلاع القتال إلّا أن ذلك لم يحدث في قرارات مجلس الأمن التي أتخذت بعد عدوان حزيران عام ١٩٦٧ .

وبعـد حرب حزيران ١٩٦٧ شهـدت المنـطقة عدة مشاريع للسلام كان نصيبهـا الفشـل فقد اتسمت الفترة التي أعقبت الحرب بكثرة المشاريع التي استهدفت وضع حد للنزاع العربي ـ الإسرائيلي ، كما اتسمت بتعنت (إسرائيل) وتصلب مواقفها وردودها السلبية تجاه كافة المشاريع من جهة ومرونة المواقف العربية الرسمية . ففي الفترة التي سبقت حرب حزيران والفترة التي سبقت قيام (دولة إسرائيل) كانت المواقف الإسرائيلية تجاه الحلول السلمية المقترحة من قبل طرف ثالث تتسم بالتروي بشكل عام أو بعدم الرد السلبي على أمل أن يرد العرب رداً سلبياً وبذلك تفشل تلك الحلول قبل أن يُكلف الإسرائيليون أنفسهم عناء الرد عليها الأمر الذي من شأنه أن يخلق انطباعاً في المحافل الدولية وبين أوساط الرأي العام العالمي بأن الموقف العربي يميل إلى التعنت والتشدد بينما يميل الموقف الإسرائيلي إلى اللين والمرونة .

غير أن هذا المـوقف انقلب رأساً على عقب بعد حزيران ١٩٦٧ وتقول صحيفـة دافـار [منـذ حرب الأيام الستة يخيل لنا أن اليهود والعرب قد تبادلوا أدوارهم التقليدية ففي المـاضي كان من الممكن الاعتمـاد كلياً على العرب لإفشال أية بادرة من أجل السلام دون أن نلطخ أيدينا . . . واليوم تغيرت الصورة فالعرب يظهرون في كل مرة مبادرات جديدة ومتلائمة مع الموقف الدولي أملاً منهم أن نقوم بنسف الموقف] .

وقد سبق صدور قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ العديد من المشاريع أهمها:

(١) مشروع الرئيس جونسون بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٧م.

(٢) المشروع السوفييتي الذي تقدم به الاتحاد السوفييتي إلى الجمعية العامة بتاريخ ١٩/٦/١٩٦٧م.

(٣) المشروع الأمريكي المقدم إلى الجمعية العامة بتاريخ ٢٠/٦/١٩٦٧م.

(٤) المشروع النيجيري: بتاريخ ٢٧/٦/١٩٦٧ قدمت نيجيريا مشروعاً للسلام.

(٥) بتاريخ ٢٣/٦/١٩٦٧ قدّم رئيس وزراء رومانيا مشروعاً لحل أزمة الشرق الأوسط.

(٦) بتاريخ ٢٨/٦/١٩٦٧م قدّمت مجموعة دول عدم الانحياز مشروعاً للأمم المتحدة.

(٧) بتاريخ ٣٠/٦/١٩٦٧م تقدّمت ٢٠ دولة من أمريكا اللاتينية لمشروع قرار إلى الجمعية العامة.

(٨) مشروع آلون: في شهر تموز ١٩٦٧ طرح وزير الخارجية الإسرائيلية ييغال آلون على حكومته مشروعاً يتعلق بسيناء والجولان وقد حظي هذا المشروع بشهرة واسعة رغم أنه لم يُناقش في أي إطار حكومي أو حزبي.

(٨) في شهر آب ١٩٦٧ قام الرئيس اليوغسلافي تيتو بجولة في منطقة الشرق الأوسط وفي ١٨ أيلول ١٩٦٧ طرح وزير الخارجية اليوغسلافي تصوراً لتسوية سلمية في الشرق الأوسط.

(٩) المشروع الباكستاني بتاريخ ١٤/٧/١٩٦٧م.

ولم تحصل أي من المشاريع السابقة على ثلثي الأصوات لتصبح مشروع قرار باستثناء المشروع النيجيري الذي لا يزيد عن كونه دعوة لسحب القوات الإسرائيلية وعقد معاهدة صلح دائمة مع العرب والمشروع الباكستاني الخاص بالقدس.

ونتيجة لإخفاق الجمعية العامة للأمم المتحدة في إدانة العدوان وإزالة آثاره تحولت القضية مرة أخرى إلى مجلس الأمن الذي أقر بالإجماع يوم ١٩٦٧/١١/٢٢ مشروع القرار الذي قدمته بريطانيا وهو القرار رقم ٢٤٢.

قرار مجلس الأمن الدولي (٢٤٢):

(١) تاريخ الصدور: ١٩٦٧/١١/٢٢.

(٢) القرار عبارة عن عملية مقايضة الأرض بالسلام، حيث تتخلى (إسرائيل) عن المناطق التي احتلتها في حزيران ١٩٦٧ لقاء تخلي العرب عن موقف الرفض الذي لازم الأمة العربية منذ نشأة القضية طوال نصف قرن واستبدالة بإنشاء حالة سلام طبيعية في المنطقة تقوم على الاعتراف بشرعية الوجود الإسرائيلي دون تحفظ.

• نص القرار:-

أولاً: يؤكد القرار أن تحقيق مبادىء ميثاق الأمم المتحدة يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق المبدأين التاليين:

(أ) سحب القوات الإسرائيلية من أراضٍ احتلت في النزاع الأخير (حرب ١٩٦٧).

(ب) إنهاء جميع ادعاءات الحرب أو حالاتها واحترام السيادة والوحدة لأراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومُعترف بها وحرة من التهديد أو أعمال القوة.

ثانياً: يؤكد أيضاً الحاجة إلى:

(أ) ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة.

(ب) تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين.

(جـ) ضمان المناعة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة

عن طريق اجراءات بينها **إقامة مناطق مجردة من السلاح**.

إن مجلس الأمن إذ يُعرب عن قلقه المتواصل بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط وإذ يؤكد عدم القبول بالاستيلاء على أراض بواسطة الحرب والحاجة إلى العمل من أجل سلام عادل ودائم تستطيع كل دولة أن تعيش فيه بأمن وإذ يؤكد أن جميع الدول الأعاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق.

ثالثاً: يُطلب من الأمين العام تعيين ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط كي يُقيم ويُجري اتصالات مع الدول المعنية بغية إيجاد اتفاق ومساعدة الجهود لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة وفقاً للنصوص والمبادىء الورادة في مشروع القرار هذا.

رابعاً: يُطلب من الأمين العام أن يرفع تقريراً إلى مجلس الأمن حول تقدم جهود الممثل الخاص في أقرب وقت ممكن.

• **مواقف أطراف الصراع**:ـ

(١) **منظمة التحرير الفلسطينية**: رفضت منظمة التحرير القرار وقت صدوره، وعارضت القرار بشده لأنه يعني تصفية القضية الفلسطينية تصفية نهائية فهو لم يذكر شيئاً عن الشعب الفلسطيني أو حقوقه أو مصيره وهو يعترف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود ثابتة ومعترف بها.

وقد شنت المقاومة الفلسطينية حملة قوية ضد القرار ورفضت التقيد بوقف إطلاق النار.

(٢) **مصر والأردن**: أما مصر والأردن فقد رحبتا بالقرار وأعلنتا عن استعدادهما لاستقبال الممثل الخاص للأمين العام ومساعدته لتحقيق تسوية سلمية ومقبولة.

وكان ذلك خطوة أولى وحاسمة نحو التراجع العربي الرسمي والمعلن عن

مقررات مؤتمر الخرطوم.

(٣) سوريا: رفضت سوريا هذا القرار للأسباب التالية:

(١) إن القرار لا يضع في الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني ولم يُشر إليها وإنما أشار إلى مشكلة اللاجئين فقط في بعض البنود.

(٢) إن المجتمع الدولي أوضح أكثر من مرة أنه يجب ألّا تحصل أية دولة على أي توسع إقليمي بالقوة ولهذا فإن انسحاب إسرائيل يجب أن يكون في الاعتبار وأن يسبق أي تفكير في تنفيذ قرار مجلس الأمن المذكور.

(٣) إن خبرة العرب مع إسرائيل قد علمتهم أنها تتجاهل كل ما تصدره الأُمم المتحدة من قرارات.

(٤) إن إسرائيل قد واصلت اعتداءاتها على الأراضي العربية حتى بعد صدور قرار وقف إطلاق النار في حزيران ١٩٦٧م.

(٥) إن القرار لا يضع مسألة القدس في الاعتبار ولا يذكرها ولا يُبطل الاجراءات الإسرائيلية بضمها.

(٦) إن القرار يحمي المعتدي ويعطيه حقوقاً لا يستحقها ولا يُبيحها له القانون الدولي أو ميثاق الأُمم المتحدة.

(٧) إن إسرائيل قبل صدور القرار وبعده كانت ولا تزال تتمادى في إنشاء مستعمرات جديدة في الأراضي العربية التي احتلتها نتيجة عدوانها.

(٨) إن اجراءات إسرائيل السابقة تتعارض مع سيادة الدولة العربية ووحدة أراضيها كما أقرها ميثاق الأمم المتحدة.

(٩) إن ميثاق الأُمم المتحدة نفسه قد نص على إجراءات الدفاع عن النفس واعتبرها أعمالاً مشروعة ورَفْض مجلس الأمن المذكور أنه هو من الوسائل المشروعة للدفاع عن النفس وقرار مجلس الأمن في هذا الخصوص يوافق

على عمل يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والعدالة الدولية.

(٤) **إسرائيل**: رفضت القرار وأصرت على مطالبها بعقد اتفاقية سلام مع الدول العربية يتم التوصل إليها على مائدة المفاوضات في محادثات مباشرة.

(٥) **العراق**: قرر العراق عدم الاعتراف بهذا القرار ومع هذا فإنه لم يهاجم موقف مصر والأردن لقبولهما قرار مجلس الأمن.

(٦) **الجزائر**: لم تعترف بالقرار وسحبت قواتها من خط المواجهة بعد قبول مصر لهذا القرار.

ملاحظات على القرار:-

(١) في البند الأول تنص الفقرة (أ) على: (سحب القوات الإسرائيلية المسلحة من أراضٍ أحتلت في النزاع الأخر - حرب ١٩٦٧).

وكان المطلب العربي سحب القوات المسلحة الإسرئيلية من (الأراضي) التي احتلتها في حرب ١٩٦٧، وقد نشأ خلاف بين العرب والأمم المتحدة حول هذه النقطة، وأصر اليهود على هذا النص.

(٢) يُعتبر هذا القرار أخطر من قرار التقسيم ومن وعد بلفور لعام ١٩١٧ للأسباب التالية:

(أ) أنه ألقى على الدول العربية واجب القبول بدولة إسرائيل كدولة تُساوي حقوق الدولة العربية.

(ب) القرار قضى بقبول الدول العربية نهائياً بدولة إسرائيل وبالتالي التنازل عن أي مطلب عربي سابق، بما في ذلك المطالب التي أيدتها الأمم المتحدة فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين في العودة أو التعويض.

(جـ) أهمل القرار ذكر الشعب الفلسطيني وتجاهل وجوده وحقوقه الشرعية

في حين أن وعد بلفور ومشروع التقسيم اعترفا للشعب الفلسطيني ببعض حقوقه.

• **مهمة غورياررنغ** :ـ نص قرار مجلس الأمن (٢٤٢) على أن يُعين الأمين العام للأمم المتحدة ممثل خاص للذهاب إلى الشرق الأوسط لإجراء الاتصالات مع الدول المعنية لإيجاد تسوية سلمية مقبولة وفقاً لمبادىء وبنود هذا القرار. وبدأ غورياررنغ جولاته في المنطقة في ١٩٦٧/١١/٢٩ واستمرت مهمة يارنغ وجولاته فترة طويلة إلّا أن مهمته تعثرت بسبب الموقف الإسرائيلي المتشدد.

في أوائل نيسان ١٩٦٩ بدت مهمة الدكتور يارنغ وكأنها سائرة إلى التجميد فقد أعلن الأمين العام أن يارنغ قد عاد إلى موسكو كسفير لدى الاتحاد السوفييتي لكنه أوضح أن يارنغ سيكون جاهزاً فوراً حين تدعو الحاجة إليه.

قرار ٢٤٢ من وجهة نظر إسرائيلية :ـ

تمتلك الحكومة الإسرائيلية تفسيراً خاصاً لقرار ٢٤٢ وهي لا تُعلن رفضها للقرار بل أن مبادرة السلام الإسرائيلية أو ما يُسمى [بمبادرة شامير] لعام ١٩٨٩ قد تحدثت عن قرار ٢٤٢ حيث ذكر في بند المبادىء التي تحدد المبادرة على النحو التالي :

٥ـ المبادرة ترتكز على مرحلتين:

(أ) المرحلة (أ) مرحلة انتقالية لاتفاق مرحلي.

(ب) المرحلة (ب) حل دائم.

(٦) العلاقة بين المرحلتين جدول زمني تم تحديد المبادرة على أساسه فمسيرة السلام ترتكز على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين ترتكز اتفاقات كامب ديفيد عليهما.

وكتب (عكيبا الدار) في صحيفة هآرتس حول هذه النقطة :ـ

[ويتحدث رجال الليكود عن التناقض بين ما ورد في البند السادس وبين التحفظ من مبدأ [الأرض مقابل السلام] الذي يشير إليه قرار ٢٤٢ قائلين: إن الخديث لا يدور عن (الأرض) بل عن (أرض) تم إعادتها لمصر في اتفاقيات كامب ديفيد وبناء على ذلك وفقاً لأرائهم فإن هذا القرار غير ملزم بالنسبة لإعادة مناطق من الضفة الغربية وقطاع غزة][1].

٣- قرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨):-

[على إثر اندلاع حرب رمضان (تشرين الأول عام ١٩٧٣) على الجبهتين المصرية والسورية، وأثناء القتال وجه الرئيس السادات يوم ١٩٧٣/١٠/١٦ رسالة مفتوحة إلى الرئيس الأمريكي نيكسون ضمنها مشروعاً للسلام يتضمن النقاط الخمس التالية:-

(١) انسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ وإعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

(٢) إيقاف إطلاق النار على أن تنسحب إسرائيل فوراً من جميع الأراضي العربية التي أُحتلت عام ١٩٦٧.

(٣) الاستعداد لحضور مؤتمر سلام دولي.

(٤) تطهير قناة السويس وفتحها أمام الملاحة العالمية.

(٥) عدم استعداده لقبول وعود مبهمة وعبارات مطاطة تقبل كل تفسير وتأويل.

وعلى إثر هذا المشروع جرت مشاورات بين موسكو وواشنطن لوضع حد للقتال في المنطقة، أسفرت عن تقدم الدولتين بمشروع قرار مشترك لمجلس الأمن بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٢ وقد وافق مجلس الأمن بالإجماع على مشروع القرار وامتناع الصين الشعبية عن التصويت وعُرف القرار باسم قرار مجلس الأمن رقم (٣٣٨).

---

(١) صوت الشعب الأردنية، عدد رقم (٢٨٤٦) ١٩٩١/٣/٢٠م.

• **نص القرار:ـ**

إن مجلس الأمن:ـ

أولاً: يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز (١٢ ساعة) من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن.

ثانياً: يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف إطلاق النار بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ لجميع أجزائه.

ثالثاً: يقرر أن تبدأ المفاوضات فوراً وفي وقت واحد مع وقف إطلاق النار بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

مواقف الأطراف المختلفة:ـ

مصر: وافقت مصر على القرار وجاءت الموافقة على لسان الرئيس أنور السادات الذي أصدر أمره إلى القوات المسلحة بوقف إطلاق النار في الموعد الذي حدده قرار مجلس الأمن شريطة التزام إسرائيل بالقرار وقد اتخذ الرئيس السادات قراره بعد أخذ الأمور التالية بعين الاعتبار:

(١) إن مشروع القرار الذي عُرض على مجلس الأمن قد تقدمت به الدولتان الأعظم بعد اتصالات مكثفة على أعلى المستويات بينهما وبمسؤولية خاصة بهما في الأوضاع الدولية الراهنة.

(٢) إن مجلس الأمن وافق على مشروع القرار وبدون أي اعتراض من جانب أي عضو من أعضائه.

(٣) إن المناقشات التي جرت في المجلس كانت لها أهمية كبيرة وألقت أضواء ضرورية على معناها ولقد كانت هناك اعتبارات هامة أثناء ذلك أهمها:ـ

(أ) مشروع السلام الذي عرضه الرئيس السادات يوم ١٦/١٠/١٩٧٣م.
(ب) المحادثات التي جرت بينه وبين كوسيغن في الفترة بين ١٦-١٩/١٠/١٩٧٣م.
(جـ) الاتصالات التي جرت مع عدد من العواصم العربية المهتمة مباشرة بالمعركة.
(د) التأكيدات التي تلقاها الرئيس السادات من الزعيم السوفييتي ليونيد تبركينيف.

• **موقف سوريا**: جاءت موافقة سوريا على القرار بعد ٢٤ ساعة من صدوره وذلك عندما تمكنت القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية والقيادتين القطرية والمركزية لحزب البعث من دراسة مشروع القرار دراسة وافية آخذة بعين الاعتبار الأمور التالية:-

(١) الظروف العربية والدولية التي نشأت عن إصدار القرار.
(٢) نتائج الاتصالات التي أُجريت حوله مع ملوك ورؤساء الدول العربية.
(٣) نتائج الاتصالات التي أُجريت مع الاتحاد السوفييتي وكذلك الاتصالات والضمانات التي توافرت من خلال هذه الاتصالات.
(٤) التأكيدات التي قدمت إلى جمهورية مصر العربية والتي تشكل ضمانات للحقوق العربية وقد قررت القيادة المركزية نتيجة هذه الدراسة قبول قرار مجلس الأمن على أساس أنه يعني الانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية من كل الأراضي العربية المحتلة في حزيران عام ١٩٦٧ وما بعده وضمان حقوق الشعب الفلسطيني.

• **موقف الأردن**: أعلن الأردن قبوله لقرار مجلس الأمن الجديد فقد صرّح رئيس وزراء الأردن: إن الأردن كان قد قبل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ واعتبر تنفيذه بالكامل يرسي أساساً متيناً لسلام عادل ودائم ومشرف في هذه المنطقة، وأن

حكومة المملكة الأردنية الهاشمية في الوقت الذي تقبل فيه بقرار مجلس الأمن الجديد الذي يؤكد وجوب تنفيذ القرار رقم ٢٤٢ لتعلن عن استعدادها للقيام بما يلزم ضمن الحدود التي نص عليها قرار مجلس الأمن الأخير من أجل التوصل إلى إرساء دعائم سلام مشرف وعادل ودائم.

موقف منظمة التحرير: أصدرت اللجنة التنفيذية بياناً أعلنت فيه «أنها ليست معنية بهذا القرار وهي تؤكد أنها ستتابع الكفاح المسلح والجماهيري ضد الكيان الصهيوني من أجل تحرير الوطن وحق شعبنا في تقرير مصيره بنفسه وعلى أرضه».

موقف إسرائيل: قررت الحكومة الإسرائيلية بالإجماع في جلستها بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٢ الاستجابة لطلب حكومة الولايات المتحدة والرئيس نيكسون وإعلان استعدادها للموافقة على وقف القتال بموجب قرار مجلس الأمن .

ويُعتبر قرار ٣٣٨ إعادة للتأكيد على قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ ولم يأت بجديد سياسياً. وإنما أعاد التأكيد على وجوب تطبيق قرار مجلس الأمن ٢٤٢، وبناء على هذا القرار تم عقد المؤتمر الدولي في جنيف عام ١٩٧٣م][1].

---

(١) مشاريع التسوية للقضية الفلسطينية ١٩٤٧ - ١٩٨٥، منير الهور، طارق الموسى، دار الجليل للنشر - عمّان، الطبعة الثانية.

٤- المؤتمر الدولي :

لمفهوم المؤتمر الدولي كحل للصراع العربي - الإسرائيلي مظهران رئيسيان :

(١) مظهر تاريخي . (٢) مظهر حقيقي .

ويتمثل المظهر التاريخي بالعقدة التي رافقت المؤتمر منذ ظهور مفهومه والتي في آن واحد منعته من الانعقاد وحافظت على استمرار المبدأ الذي راعاه طوال الفترة الزمنية التي أعقبت ظهوره .

أما المظهر الثاني فينبثق من مرتجى المؤتمر: ماذا يحقق لأطراف النزاع إذا انعقد يوماً؟

إن فكرة المؤتمر لم تترسخ بعد حرب حزيران مباشرة إنما جاءت بعد مداولات طويلة في المحافل الدولية ظهر على أثرها قرار ٢٤٢ الذي وافق عليه أعضاء مجلس الأمن بالإجماع .

إن الإصرار على جعل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ كأساس لفكرة المؤتمر الدولي يعود إلى عاملين :

(١) إن القرار يحمل تصديق أطراف النزاع بأجمعها ولا سيما الدولتين العظميين .

(٢) إن صيغة القرار تحمل حلاً يتمثل في إخلاء الأراضي المحتلة خلال الحرب مقابل اعتراف عربي (بإسرائيل) ضمن حدود ما قبل الحرب، إن العاملين السابقين يُمثلان ركيزة المؤتمر الدولي الذي يُمكن تحديده باجتماع أطراف الصراع على أساس إعادة الأراضي المحتلة مقابل الاعتراف القانوني فلسطينياً وعربياً بحق إسرائيل في الوجود ولذلك فإن المؤتمر الدولي ليس إلاّ امتداداً للقرار ٢٤٢ وهنا تكمن صعوبة انعقاده فبمجرد انعقاده يكون الحل لأن طرق الحل وهيكله ستنبثق من القرار.

فالمؤتمر لا يخرج إلى حيز الوجود إلّا إذا وافق أطراف الصراع بأسرهم على الركيزتين المتفق عليهما ولذا فإن عدم نجاح هذه الفكرة تعود إلى سلسلة طويلة من رفض أحد الأطراف لمضمون قرار ٢٤٢ وللمؤتمر الدولي في السياق الواحد.

ولعل أهم محطات المشاركة الدولية في إيجاد حل للصراع العربي ـ الإسرائيلي هي:

(١) إن تاريخ المؤتمر الدولي: يبدأ منذ عام ١٩٤٨ عبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩٤ الذي يُعتبر أول صيغة للمشاركة الدولية في التسوية إذ تشكلت لجنة التوفيق والمصالحة في فلسطين من ثلاث دول أعضاء في الأمم المتحدة هي فرنسا والولايات المتحدة وتركيا.

وقد مثلت لجنة التوفيق الصيغة المبكرة للجهد الدولي من أجل تحقيق تسوية للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

(٢) المحطة الثانية كانت عام ١٩٦٩ ـ ١٩٧٠ بعد حرب الاستنزاف بين مصر و (إسرائيل) والمبادرة جاءت من وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز عبر مبادرته الشهيرة التي أعلن فيها عن خطة لحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي مبنية على قرار ٢٤٢ وعلى مشاركة الاتحاد السوفييتي لكن الواقع الدولي في تلك الفترة وخاصة العلاقات بين الدولتين العظميين كان لا يسمح بالتحرك بسبب المنافسة الشديدة في أفريقيا وفي جنوب شرق آسيا وخاصة حرب فيتنام إضافة إلى الحملة المناهضة في الأوساط الأميركية الداعمة (لإسرائيل)، وفي الأوساط المعادية لأي دور سوفييتي في الشرق الأوسط، كل هذا ساهم بشكل كبير في فشل هذه المبادرة.

(٣) ثم وردت فكرة المؤتمر الدولي في الاقتراح المصري الذي تمثل في الخطاب الذي ألقاه الرئيس السادات في تشرين الأول عام ١٩٧٣ أمام مجلس

الشعب المصـري وتضمن مبادرة للسلام من خمس نقاط دعا فيها إلى مؤتمر دولي للسلام.

(٤) ثم تجددت الفكرة في قرار مجلس الأمن رقم ٣٣٨ والصادر بتاريخ ١٩٧٣/١٠/٢٢ والذي قرر أن تبدأ المفاوضات فوراً في وقت واحد مع وقف إطـلاق النـار من الأطراف المعنية وذلك تحت الإشراف الملائم بهدف إقرار سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ثم جاء قرار مجلس الأمن رقم (٣٤٤) بتاريخ ١٩٧٣/١٢/١٥٥ والذي جاء فيه الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام تحت إشراف الأمم المتحدة.

وكان أن عُقد المؤتمر الدولي للسلام في جنيف وافتتح يوم الجمعة الموافق ١٩٧٤/١٢/٢١ وقد حضر المؤتمر كلٌ من مصر و(إسرائيل) والأردن وتغيبت سوريا على أسـاس أن المؤتمر سيفضي إلى مناقشات لا نهاية لها وسيضعف المسألة الرئيسية وهي الانسحاب الكامل من الأراضي العربية المحتلة عام ١٩٦٧م.

وقد انفض المؤتمر بعد جلستين من انعقاده وقد تمخض عن لجنة عسكرية للفصل بين القوات المتحاربة وبعد ذلك رأت الولايات المتحدة أن تقتصر مهمة المؤتمر على المساعدة على المفاوضات المباشرة بين الأطراف المختلفة تحت الإشـراف الأمريكي، أي إحلال الولايات المتحدة محل الأمم المتحدة وقد لعب كيسنجر دوراً أساسياً في ذلك حيث انتهى بقصر دور الأمم المتحدة على مجرد توفير غطاء دولي لدبلوماسية [الخطوة خطوة].

وقد كان للبيان الذي أصدرته كل من مصر و(إسرائيل) عقب توقيع اتفاقية فك الاشتباك في كانون الثاني عام ١٩٧٤ كان له دلالة واضحة في هذا الشأن حيث جاء فيه [طبقاً لقرار مؤتمر جنيف فإن حكومتي مصر و(إسرائيل) بمساعدة حكـومـة الـولايات المتحـدة قد توصلت إلى اتفـاق لفك اشتباك بين قواتهما

المسلحة وقد طلبت الأطراف من قائد قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة إلى أن يشهد التوقيع].

والنص [بمساعدة الولايات المتحدة] ثم النص على أن ممثل الأمم المتحدة [شهد التوقيع] يُعطي الدلالة على أن الولايات المتحدة حلت محل الأمم المتحدة، خاصة أن الدور الذي لعبته الأمم المتحدة في اتفاقية الفصل بين القوات على الجبهة السورية لم يختلف عن الدور الذي لعبته في الاتفاق المصري ـ الإسرائيلي.

ويمكن القول أن مؤتمر جنيف لعام ١٩٧٣ لم يتعد كونه مظلة دولية انتهت بمفاوضات مباشرة بين مصر و(إسرائيل) حسبما أرادت (إسرائيل) وبمساعدة الولايات المتحدة.

وعبر مسيرة المؤتمر الدولي تبدلت أطراف الرفض فتارة كان الرفض آتياً من البلاد العربية وذلك بعد حرب ١٩٦٧، وتارة انبثق من رفض الولايات المتحدة إعطاء الاتحاد السوفييتي أي دور مؤثر في حل مشكلة الشرق الأوسط لكن الرفض الفعلي والمبطن تارة والمعلن تارة أخرى كان من إسرائيل ويمكن تلخيص مواقف الأطراف المختلفة من المؤتمر الدولي على النحو التالي:

(١) بالنسبة للبلاد العربية فهنالك إجماع عربي على قبول مفهوم المؤتمر الدولي، وقد جاء هذا القبول واضحاً في قرارات القمم العربية المختلفة، فهنالك إجماع عربي على المؤتمر الدولي بصفته المدخل الأفضل للحل في المنطقة بحيث يُمثل فيه أصحاب المصالح المتصارعة وفي مقدمتهم منظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني بحيث يكون المؤتمر أداة دولية لتحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للصراع العربي ـ الإسرائيلي على أساس توازن المصالح لا توازن القوى.

وقـد تم تكريس الإجماع العربي بعد موافقة منظمة التحرير على قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ واعترافها بحق إسرائيل في الوجود وتبنيها للنهج السياسي للوصـول إلى أهدافها الوطنية، بحيث أصبح المؤتمر الدولي مطلباً عربياً لتحقيق تسوية عادلة للصراع العربي ـ الإسرائيلي.

(٢) أمـا إسـرائيل فهي غير معنية بمؤتمر دولي يُعالج القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

فإسرائيل لا تريد طرح الحقوق الفلسطينية للمفاوضات سواءاً كان المؤتمر فاعـلاً أو غير فاعل، فإسرائيل لا تريد أن تتعرض لضغوط دولية تجبرها على الانسحاب أو التنازل. وهي ترفض المؤتمر نصاً وتفصيلاً بل إن أسباب رفض الإسرائيلي كامنة في رفض إسرائيل لقرار ٢٤٢، صحيح أن الحكومة الإسرائيلية لا تزال متعلقة بشكل مبدئي بالقرار لكنها تنقضه يومياً على مختلف الأصعدة عبر التفسيرات الإسرائيلية الخاصة للقرار أو عبر السياسية التوسعية التي تعمل على توسيع دائرة الاستيطان في الضفة والقطاع والجولان وهذا يعني أنها غير مكترثة بمبدأ الانسحاب.

(٣) أمـا التصور الأمريكي للمؤتمر فيغلب عليه أن يكون المؤتمر بمثابة مظلة أو افتتـاح يلتقي بمقتضـاه الأطـراف الأساسيون (العرب وإسرائيل) في مفاوضات مباشرة قد تشرف عليها الولايات المتحدة من بعيد.

(٤) أما أوروبا فتفضل مشاركة فعلية من جانب الأطراف الدولية في مؤتمر يضم العرب وإسرائيل وفي ظل الأمم المتحدة.

(٥) في حين يرغب السوفييت في مؤتمر تحت إشراف المنظمة الدولية مع تمثيل متساوي لكافة وجهات النظر والمصالح الإقليمية مع رعاية حقوق الفلسطينيين.

ولكن أين وصلت فكرة المؤتمر الدولي؟

يُمكن القول أن فكرة المؤتمر الدولي آخذة في التراجع على كافة الأصعدة ولم يعد المؤتمر الدولي مطلباً رئيساً وإنما أصبح خياراً قابلاً للتفاوض حوله والتنازل عنه ويعود هذا التراجع إلى العوامل التالية:

(١) معطيات الواقع الدولي الجديد فالإصرار العربي على فكرة المؤتمر الدولي يعود إلى اعتقادها بإمكانية وجود توازن للقوى داخل المؤتمر عبر الوجود السوفييتي والأوروبي في مقابل الموقف الأمريكي والإسرائيلي لكن الواقع الدولي الجديد الذي يحمل في طياته تراجعاً للدور السوفييتي في مساندته للموقف العربي وزوال الاتحاد السوفييتي (روسيا) عن حلبة الصراع الدولي نتيجة مشاكله الداخلية مما انعكس على السياسة الخارجية السوفييتية فلم يعد الموقف السياسي السوفييتي سوى صدى لمصالحه المرتبطة بالولايات المتحدة خاصة والغرب بشكل عام.

(٢) الواقع العربي وخاصة بعد أزمة الخليج: فالضعف العربي، والخلافات العربية والحرص على العلاقات المميزة مع الولايات المتحدة أصبحت عناصر واضحة في الواقع العربي مما دفع بالموقف العربي لمحاولة الانسجام مع الرفض الإسرائيلي للمؤتمر الدولي والقبول بخيارات أخرى.

(٣) التفوق السياسي والعسكري لإسرائيل في المنطقة كان له تأثير واضح في تخفيض المطالب السياسية العربية وعلى رأسها المؤتمر الدولي.

وعليه يمكن القول أن فكرة المؤتمر الدولي لم تعد الفكرة الرئيسية وكلما تكرست عناصر الواقع الحالي كلما تراجعت الفكرة لتصبح جزءاً من الأمنيات أكثر من كونها مطلباً وشرطاً عربياً للتسوية. وقد عملت التحركات السياسية التي أعقبت حرب الخليج على دفن فكرة المؤتمر الدولي إلى غير رجعة، وكان مؤتمر مدريد الاحتفالي هو البديل وهو المؤتمر الذي لم يكن أكثر من مدخل

للمفاوضات الثنائية المباشرة وهو الخيار الذي ظل يطرحه الكيان الصهيوني منذ عدوان ١٩٦٧م.

المراجع:

(١) مشاريع التسوية السياسية للقضية الفلسطينية ١٩٤٨-١٩٨٥. منير الهور، طارق الموسى، دار الجليل للنشر - عمّان، الطبعة الثانية ١٩٨٦م.

(٢) المؤتمر الدولي للسلام، د. غازي ربابعة.

(٣) دراسة للدكتور شبلي ملاط الأستاذ بجامعة لندن، [المؤتمر الدولي بين الحقوق الفلسطينية والأطماع الإسرائيلية]، دورية الباحث العربي، العدد (٢٦)، نيسان ١٩٩١م.

ب ـ التصورات الصهيونية

لا يمكن التعامل مع التصورات الصهيونية لحل الصراع العربي ـ الصهيوني إلّا على أرضية من فهم العقلية السياسية الصهيونية وجذورها التوراتية المحرّفة.

وحين يتحدث الصهاينة عن (السلام) فإنهم يتحدثون عن مرحلة في الاستراتيجية التوسعية الصهيونية (فالسلام) في المفهوم الصهيوني وسيلة لتحقيق النفوذ الصهيوني بأبعاده الحضارية والاقتصادية والسياسية ويكون مقدمة لخطوة توسعية جغرافية، لهذا فما تتحدث عنه الأنظمة السياسية العربية من [سلام عادل ودائم].

لا يدخل في الحسابات الصهيونية، ولا يمكن أن يسمح الكيان الصهيوني بتمرير حل يحمل هذه الشروط، فالكيان الصهيوني لا يعمل لإيجاد حل دائم للصراع حتى ولو لم يكن عادلاً لأن السلام ليس أكثر من وسيلة لتحقيق الأحلام الصهيونية، ومن هنا فإن التصورات والحلول المطروحة صهيونياً لا تحمل في ثناياها اعترافاً بحق الشعب الفلسطيني بحقه على أرضه ومقدراته وإنسانه، فهي تتعامل مع الشعب الفلسطيني باعتباره جالية عربية على [أرض إسرائيل] وترفض الاعتراف بحقه كشعب وترفض إعطائه بعض حقوقه الوطنية والسياسية.

التصورات الصهيونية للتسوية تنسجم بشكل واضح مع الاستراتيجية الصهيونية والأحلام التوراتية وتعبير عن موقع التسوية السياسية، في هذه الاستراتيجية وينطبق ذلك على التفسيرات الصهيونية للقرارات الدولية، ويمكن للقارىء أن يدرك ذلك من خلال قراءة للتصورات الصهيونية [اتفاقية كامب ديفيد، مشروع السلام الصهيوني ـ مبادرة شامير ـ مشروع الحكم الذاتي المطروح على طاولة المفاوضات الفلسطينية ـ الصهيونية].

التصورات الصهيونية إفراز سياسي للفكر التلمودي وتعبير إجرائي لهذا الفكر والاستراتيجية التوسعية الصهيونية.

١ـ اتفاقية كامب ديفيد:

نص الانفاقية المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة:

(١) ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثلو الشعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها ولتحقيق هذا الهدف فإن المفاوضات المتعلقة بالضفة الغربية وقطاع غزة ينبغي أن تتم على ثلاث مراحل:

(أ) تتفق مصر وإسرائيل على إنه من أجل ضمان نقل منظم وسلمي للسلطة مع الأخذ في الاعتبار الاهتمامات بالأمن من جانب كل الأطراف يجب أن تكون هناك ترتيبات انتقالية بالنسبة للضفة الغربية وغزة لفترة لا تتجاوز خمس سنوات، ولتوفير حكم ذاتي كامل لسكان الضفة الغربية وغزة فإن الحكومة العسكرية الإسرائيلية وإدارتها المدنية فيهما ستنسحبان بمجرد أن يتم انتخاب سلطة حكم ذاتي من قبل السكان في هذه المنطقة عن طريق الانتخاب الحر لتحل محل الحكومة العسكرية الحالية ولمناقشة تفاصيل الترتيبات الانتقالية فإن حكومة الأردن ستكون مدعوة للانضمام للمباحثات على أساس هذا الإطار، ويجب أن تُعطى هذه الترتيبات الجديدة الاعتبار اللازم لكل من مبدأ حكم الذات لسكان هذه الأراضي واهتمامات الأمن الشرعية لكل من الأطراف التي يشملها النزاع.

(ب) أن تتفق مصر وإسرائيل والأردن على وسائل إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة وقطاع غزة وقد يضم وفدا مصر والأردن فلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة وفلسطينيين آخرين وفقاً لما يتفق عليه.

وسيتفاوض الأطراف بشأن اتفاقية تحدد مسؤوليات الحكم الذاتي التي ستمارس في الضفة الغربية وقطاع غزة وسيتم انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية وسيكون هنالك إعادة توزيع للقوات الإسرائيلية التي ستبقى في مواقع أمن معينة وستتضمن الاتفاقية أيضاً ترتيبات لتأكيد الأمن الداخلي

والخارجي والنظام العام.

* وسيتم تشكيل قوة بوليس محلية قوية قد تضم مواطنين أردنيين.

* بالإضافة إلى ذلك ستشترك القوات الإسرائيلية والأردنية في دوريات مشتركة وفي تقديم الأفراد لتشكيل مراكز مراقبة لضمان أمن الحدود.

(جـ) ستبدأ الفترة الانتقالية ذات السنوات الخمس عندما تقوم سلطة حكم ذاتي (مجلس إداري) في الضفة الغربية وقطاع غزة في أسرع وقت ممكن دون أن تتأخر عن العام الثالث بعد بداية الفترة الانتقالية وستجري المفاوضات لتحديد الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقاتها مع جيرانها، ولإبرام معاهدة سلام بين إسرائيل والأردن والممثلين المنتمين لسكان الضفة الغربية وقطاع غزة.

* وسيجري انعقاد لجنتين منفصلتين ولكنهما مترابطتان تتكون إحدى هاتين اللجنتين من ممثلي الأطراف الأربعة التي ستتفاوض وتوافق على الوضع النهائي للضفة الغربية وقطاع غزة وعلاقاتها مع جيرانها وتتكون اللجنة الثانية من ممثلي إسرائيل وممثلي الأردن والتي سيشترك معها ممثلو السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة للتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن واضعة في تقديرها الاتفاق الذي تم التوصل إليه بشأن الضفة الغربية وغزة.

وسترتكز المفاوضات على أساس جميع النصوص والمبادىء لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وستقرر هذه المفاوضات ضمن أشياء أخرى: وضع الحدود وطبيعة ترتيبات الأمن، ويجب أن يعترف الحل الناتج عن المفاوضات بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ومتطلباتهم العادلة: وبهذا الأسلوب سيشارك الفلسطينيون في تقرير مستقبلهم من خلال:

(١) أن يتم الاتفاق في المفاوضات بين إسرائيل والأردن ومصر وممثلي السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على الوضع النهائي للضفة الغربية

والمسائل البارزة الأخرى بحلول نهاية الفترة الانتقالية.

(٢) أن يعرضوا اتفاقهم للتصويت من جانب الممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(٣) إتاحة الفرصة للممثلين المنتخبين عن السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة لتحديد الكيفية التي سيحكمون بها أنفسهم تمشياً مع نصوص الاتفاق.

(٤) المشاركة كما ذكر أعلاه في عمل اللجنة التي تتفاوض بشأن معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

(٢) سيتم اتخاذ كل الاجراءات والتدابير الضرورية لضمان أمن إسرائيل وجيرانها خلال الفترة الانتقالية وما بعدها وللمساعدة على توفير مثل هذا الأمر ستقوم سلطة الحكم الذاتي بتشكيل قوة أمن من الشرطة المحلية وتشكل هذه القوة من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة وستكون قوة الشرطة على اتصال مستمر بالضباط الإسرائيليين والأردنيين والمصريين المعنيين لبحث الأمور المتعلقة بالأمن الداخلي.

(٣) خلال الفترة الانتقالية يُشكل ممثلو مصر وإسرائيل والأردن سلطة الحكم الذاتي لجنة تعقد جلساتها باستمرار وتقرر باتفاق الأطراف صلاحيات السماح بعودة الأفراد الذين طردوا من الضفة الغربية وقطاع غزة عام ١٩٦٧ واتخاذ الاجراءات الضرورية لمنع الاضطرابات وأوجه التمزق ويجوز أيضاً لهذه اللجنة أن تعالج الأمور الأخرى ذات الاهتمام المشترك.

(٤) ستعمل مصر وإسرائيل مع بعضها البعض ومع الأطراف الأخرى المهتمة لوضع اجراءات متفق عليها للتنفيذ العاجل والعادل والدائم لحل مشكلة اللاجئين.

ردود الفعل العربية على اتفاقات كامب ديفيد:

الموقف الأردني: بيان مجلس الوزراء الأردني[1]:

لقد درست حكومة المملكة الأردنية الهاشمية، دراسة أولية، الوثائق المتوافرة التي نتجت عن مؤتمر كامب ديفيد وصدرت عنه، والحكومة الأردنية التي لم تكن طرفاً في المؤتمر المذكور، تود أن توضح من جديد المبادىء التي ستحكم موقف الأردن في تقييم نتائج كامب ديفيد الكاملة وفي اتخاذ الخطوات والمواقف التي تترتب على ذلك.

أولاً: إن الأردن الذي وردت الإشارة إليه في مواقع متعددة في وثائق كامب ديفيد، لا تترتب عليه قانونياً أو معنوياً، أية التزامات ازاء مواضيع لم يشارك في مناقشتها وصياغتها والموافقة عليها.

ثانياً: إن الأردن يؤمن بالحل العادل الشامل الذي يعالج مختلف جوانب القضية والنزاع العربي ـ الإسرائيلي المنبثق عنها، وهو يعتبر انفصال أي طرف من الأطراف العربية عن مسؤولية العمل الجماعي من أجل تحقيق الحل الشامل الذي يتضمن استعادة الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني على الأرض الفلسطينية والحقوق العربية بشكل متكامل وعلى كل الجبهات، إضعافاً للموقف العربي، ولفرص الوصول إلى الحل العادل الشامل المنشود.

ثالثاً: إن أية تسوية نهائية عادلة يرضى بها الأردن يجب أن تتضمن انسحاباً إسرائيلياً من جميع الأراضي العربية المحتلة بما في ذلك غزة والضفة الغربية، وبخاصة عودة السيادة العربية على القدس العربية التي وقعت تحت الاحتلال مع باقي الأراضي العربية في حزيران عام ١٩٦٧، وكذلك فإن أية تسوية عادلة ونهائية يجب أن تنص بوضوح على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره

---

(١) جريدة الرأي الأردنية ١٩٧٨/٩/٢٠.

بحرية كاملة وفي إطار التسوية السلمية الشاملة التي تحقق الأمن والسلام لجميع الأطراف.

رابعاً: إن المملكة الأردنية الهاشمية، وهي تعتبر الشعب الفلسطيني الطرف الأول والأصيل في التسوية النهائية للقضية الفلسطينية، لا تتوانى مطلقاً عن ممارسة مسؤولياتها ودورها تجاه قضية السلام في المنطقة، وفي صون حقوق الشعب الفلسطيني والدفاع عنها. وهي انسجاماً مع هذه السياسة الثابتة ستجري اتصالات واسعة وشاملة على الصعيدين العربي والخارجي، لاستيضاح الحقائق والمواقف، ولتقييم الوضع تمهيداً لبلورة أفضل السُبل والوسائل خدمة القضية الفلسطينية والحقوق العربية وقضية السلام العادل في المراحل الآتية ضمن إطار المبادىء التي يلتزم بها الأردن وشعبه.

الموقف الفلسطيني:

بيان اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية:[1]

يا جماهير شعبنا الفلسطيني، يا جماهير أُمتنا العربية، لقد تمخض اجتماع كامب ديفيد عن اتفاق يشكل أخطر حلقات المؤامرة المعادية منذ عام ١٩٤٨ وما سعى إليه الصهاينة والأمبريالية الأمريكية طوال ثلاثين عاماً. قدمه لهم السادات من خلال تسليمه بكامل شروطهم لتصفية القضية الفلسطينية والعربية.

إن منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد اجتماع طارىء دعت إليه اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وشارك فيه ممثلون عن سائر فصائل المقاومة تؤكد على ما يلي:

أولاً: إن اتفاق كامب ديفيد يمثل استسلاماً كاملاً من جانب السادات لمشروع مناحم بيغن الذي طرحه في خطاب الكنيست، خلال زيارة السادات

---

(١) وكالة الأنباء الفلسطينية وفا يوم ١٩/٩/١٩٧٨.

الخيانية وفي اجتماع الإسماعيلية وهو المشروع الذي يؤكد على إصرار العدو الصهيوني على تثبيت احتلاله للأراضي الفلسطينية والجولان وأجزاء من سيناء والتفريط بالقدس التي مثلت على الدوام رمزاً مقدساً لأمتنا العربية وسائر المسلمين والمسيحيين في العالم.

ثانياً: إن الاتفاق بين تواطؤ السادات التام مع الأهداف الصهيونية في إنكار الحقوق الوطنية الفلسطينية بكاملها، وفي الاستعداد المشترك لضرب القضية الفلسطينية أرضاً وشعباً وثورة تحت إشراف وتخطيط الامبريالية الأمريكية.

ثالثاً: إن هذا الاتفاق يمثل الخطوة الأخيرة في مسيرة الاستسلام لنظام السادات الذي يفرط بكرامة مصر وجزء من ترابها الوطني ويسمح بارتفاع علم العدو الصهيوني على أرضها الغالية ويتنكر لأرواح شهداء شعب وجيش مصر الذين سقطوا في سبيل أن يرتفع العلم العربي في القدس وسيناء والجولان. وإننا نهيب بشعب مصر العظيم الذي لم يفرط يوماً بكرامته الوطنية واستقلال الوطن وحقوق شعب فلسطين والحقوق العربية القومية، أن تنتفض كرامته الوطنية ويتصدى للمؤامرة التي تهدد مستقبل أمته.

رابعاً: إن السادات من خلال هذا الاتفاق يحقق أهداف الامبريالية الأمريكية القديمة التي فشلت في تنفيذها منذ مشاريع حلف بغداد وأيزنهاور وعدوان عام ١٩٥٦ وعدوان عام ١٩٦٧ ويعلن عن استعداده للدخول في حلف مصري - إسرائيلي - أمريكي لإخضاع المنطقة بكاملها للهيمنة الأمريكية وتصفية مواقع حركة التحرر والتقدم لأمتنا وسائر الشعوب المناضلة في أفريقيا والشرق الأوسط عموماً.

خامساً: ونظام السادات بتوقيعه هذا الاتفاق، يكرِّس الهدف الامبريالي الصهيوني المعروف في عزل مصر تماماً عن النضال القومي العربي، وضرب كل المقررات العربية الصادرة عن مؤتمرات، القمة في الجزائر والرباط وقرارات

المجتمع الدولي التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة، وقرارات مؤتمرات عدم الانحياز والدول الأفريقية والإسلامية والصديقة.

سادساً: إن مشروع السادات للحكم الذاتي يكرِّس هدف العدو الصهيوني بشأن القدس ورضوخه لمشروع ضمها بشكل كامل للعدو، وليس الحديث عن تجميد بناء المستوطنات الجديدة إلاّ مناورة خداعية، هدفها تثبيت المستوطنات القديمة، والسماح بتنفيذ مشروع بيغن في توسيع هذه المستوطنات وزيادة عدد سكانها خلال السنوات الخمس القادمة، تمهيداً لفرض الأمر الواقع واستمرار الاحتلال.

سابعاً: إن منظمة التحرير الفلسطينية تؤكد تصميم شعبنا على مجابهة هذه المؤامرة وإحباطها، وإن شعبنا الذي يقف الآن موحداً تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد، يؤكد مرة أُخرى إنه لا يمكن أن يساوم أو يهادن أي مشروع تصفوي على غرار الحكم الذاتي أو أي مشروع آخر يستهدف حقه الثابت والراسخ في الاستقلال الوطني الكامل وفي العودة إلى وطنه وبناء دولته المستقل. إن أربعة ملايين فلسطيني ومعهم كل القوى الوطنية والشريفة العربية، لا يمكن أن يقبلوا أن يتقرر مصير الشعب الفسطيني وقضية الأُمة العربية في إطار خيانة كامب ديفيد، ولا يمكن للسادات وحلفائه أن يفرضوا إرادتهم على شعبنا العظيم وأُمتنا الباسلة.

إن منظمة التحرير الفلسطينية إذ تعلن رفضها الكامل لنتائج واتفاقات كامب ديفيد، تدعو جماهير شعبنا الفلسطيني إلى إعلان غضبها وتصديها الحازم لهذه المؤامرة، إننا ندعو شعبنا داخل الأرض المحتلة وفي سائر مناطق الشتات إلى الإضراب العام يوم الأربعاء ١٩٧٨/٩/٢٠ تعبيراً عن إرادته التي لا تلين والتفافه حول ثورته، وإلى تنظيم المسيرات والمظاهرات الشعبية ضد المؤامر ودعاتها والقوى المتواطئة معها.

والثـورة الفلسـطينية تحـذر كل الأصوات المشبوهة التي تحاول أن تجد لنفسهـا مكـانـاً ضمن مؤامرة الحكم الذاتي وتعلن عن تأييدها لمؤامرة كامب ديفيد، بإنها سوف تواجه إرادة شعبنا وقصاصه العادل.

الموقف السوري:

بيان القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية:[1]

. . . لقـد نبـه حزب البعث العربي الاشتراكي وثورته في القطر العربي السـوري، منـذ البداية، إلى مخاطر الحلول الجزئية التي أرادت بها أمريكا وإسـرائيل تطويق نتـائج حرب تشرين وإفراغ مضامينها الإيجابية من أية قيمة عملية، ولهـذا ناضـل الحـزب والقطر ضد كل المفاهيم التي تعنيها الحلول الجـزئية من إخلال بمفهوم قومية المعركة ووحدة القضية العربية، ومن تشويه لجوهر الصراع العربي ـ الإسرائيلي وتحويله من قضية نضال قومي وشامل ضد نقائض الأمة العربية التي تمثلها إسرائيل ركيزة الامبريالية، إلى مجرد خلاف على الحدود. . . إن اتفاقيات معسكر داوود لم تخرج مصر من المعركة فحسب بل حولتها عملياً وقانونياً إلى حليف لإسرائيل لهما مشاريع وبرامج عمل سياسية واقتصادية مشتركة بما يفرض واقعاً جديداً قد تتحول فيه إسرائيل حليفة مصر إلى وسيلة للاتصال بين مشرق الوطن العربي ومغربه. الأمر الذي يهدد أصالة الفكرة القومية العربية ويضلل بديهياتها. وتسهل سيطرة إسرائيل على المنطقة العربية وفرض الهيمنة الأمريكية في الوقت نفسه، مما تنعكس آثاره السلبية على الوطن العربي وعلى العالم أيضاً، لأن مضاعفة التوتر في المنطقة العربية يعرِّض الأمن والسلم الدوليين إلى أفدح الأخطار كما إن تلك السيطرة تقوي النفوذ الأمبريالي الصهيوني في العـديد من مناطق العالم، وهي تجعل من مصر أداة تستخدم لضرب حركات التحرر الوطني وخصوصاً في أفريقيا.

---

(١) صحيفة البعث السورية ٦/١٠/١٩٧٨.

وإلى جانب ذلك فإن اتفاقيات معسكر داوود هي في الأساس والجوهر خروج صريح عن كل المواثيق الدولية واستهانة فاضحة بكل قرارات الأمم المتحدة، ونقيض لكل المفاهيم التي يتبناها المجتمع الدولي عن شروط السلام العادل والدائم في المنطقة. إن هذه النتائج الخطيرة لاتفاقات معسكر داوود ترتب على الأُمة العربية مهمات محددة لصياغة برنامج عملي فعلي يعبأ فيه أكبر قدر ممكن من الطاقات العربية لخلق واقع جديد، تسقط من خلاله كل أساليب العفوية والارتجال ويبتعد عن أُسلوب المجابهة بمجرد إصدار الشجب أو الاستنكار بتعابير بليغة.

بيان مؤتمر القمة العربي التاسع حول اتفاقيتي كامب ديفيد:[1]

بمبادرة من حكومة الجمهورية العراقية وبدعوة من الرئيس أحمد حسن البكر عقد مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد بالفترة ما بين ٢ـ٥ تشرين الثاني ١٩٧٨. وقد تدارس المؤتمر بروح عالية من المسؤولية القومية والحرص المشترك على وحدة الموقف العربي في مواجهة الأخطار والتحديات التي تهدد الأُمة العربية لا سيما بعد التطورات الناجمة عن توقيع الحكومة المصرية لاتفاقيتي كامب ديفيد وأثرهما على النضال العربي لمواجهة العدوان الصهيوني ضد الأُمة العربية.

وانطلاقاً من المبادىء التي تؤمن بها الأُمة العربية، واستناداً إلى وحدة المصير العربي، والتزاماً بتقاليد العمل العربي المشترك فقد أكد المؤتمر المبادىء الأساسية التالية:

أولاً: إن قضية فلسطين قضية عربية مصيرية، وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني، وإن أبناء الأُمة العربية وأقطارها جميعاً معنيون بها وملزمون بالنضال من أجلها وتقديم كل التضحيات المادية والمعنوية المطلوبة في سبيلها.

---

(١) صحيفة البعث العراقية ٦/١١/١٩٧٨.

وإن النضـال من أجـل استعـادة الحقوق العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة مسؤولية قومية عامة، وعلى جميع العرب المشاركة فيها كل من موقعه وبما يمتلك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها، وإن الصراع مع العـدو الصهيوني يتعـدى إطار الصراع ضده من قبل الأقطار التي احتلت أراضيها في عام ١٩٦٧ إلى الأُمة العربية كلها، لما يشكله العدو الصهيوني من خطر عسكـري وسياسي واقتصـادي وحضاري على الأُمة العربية كلها وعلى مصالحها القومية الجوهرية وعلى حضارتها ومصيرها الأمر الذي يحمل كل أقطار الأُمة العربية مسؤولية المشاركة في هذا الصراع بما تملكه من إمكانات.

ثانيـاً: على كل الأقـطار العـربية تقـديم كافـة أشكال المساندة والدعم والتسهيلات لنضال المقاومة الفلسطينية بشتى أساليبه من خلال منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخـارجهـا، ومن أجـل التحـرير واستعـادة الحقـوق الوطنية للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني، وتلتزم الدول العربية بالحفاظ على الوحدة الوطنية الفلسطينية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للعمل الفلسطيني.

ثالثـاً: تأكيد الالتزام بمقررات القمة العربية وخاصة المؤتمرين السادس والسابع المنعقدين في الجزائر والرباط.

رابعاً: واستناداً إلى ما جاء أعلاه، فإن من المبادىء الجوهرية التي لا يجوز الخروج عنها أو التساهل فيها، عدم جواز انفراد أي طرف من الأطراف العربية بأي حل للقضية الفلسطينية بوجه خاص وللصراع العربي الصهيوني بوجه عام.

خامساً: ولا يقبل أي حل إلّا إذا اقترن بقرار من مؤتمر قمة عربي يعقد لهذه الغاية.

وقد ناقش المؤتمر الاتفاقيتين اللتين وقعتهما الحكومة المصرية في كامب

ديفيد واعتبرهما تمسان حقوق الشعب الفلسطيني وحقوق الأمة العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة، وتمتا خارج إطار المسؤولية العربية الجماعية، وتتعارضان مع مقررات القمة العربية ولا سيما مقررات الجزائر والرباط وميثاق الجامعة العربية وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين، ولا تؤديان إلى السلام العادل الذي تنشده الأمة العربية.

لذلك فقد قرر المؤتمر عدم الموافقة على هاتين الاتفاقيتين، وعدم التعامل مع ما يترتب عليهما من نتائج، ورفضه لكل ما يترتب عليهما من آثار سياسية واقتصادية وقانونية وغيرها من آثار.

وقد قرر المؤتمر دعوة حكومة جمهورية مصر العربية للعودة عن هاتين الاتفاقيتين وعدم توقيع أية معاهدة للصلح مع العدو. ويأمل المؤتمر منها العودة إلى حظيرة العمل العربي المشترك، وعدم التصرف بصورة انفرادية بشؤون الصراع العربي ـ الصهيوني. وفي هذا الصدد فقد اتخذ المؤتمر عدداً من القرارات لمواجهة المرحلة الجديدة وحماية أهداف الأمة العربية ومصالحها إيماناً منه بأن الأمة العربية قادرة من خلال إمكانياتها المعنوية والمادية، أن تواجه الظروف الصعبة وكل التحديات كما كانت كذلك عبر التاريخ، لأنها تدافع عن الحق والعدل ووجودها القومي.

وقد أكد المؤتمر ضرورة توحيد الجهود العربية كافة من أجل معالجة الخلل الاستراتيجي الذي ينجم عن خروج مصر عن ساحة المواجهة.

٢ـ مشروع السلام الصهيوني:

يُعتبر مشروع السلام الإسرائيلي أو ما يُسمى [مبادرة شامير] من أهم المشاريع المطروحة لتسوية القضية الفلسطينية كجزء من تسوية الصراع العربي ـ الصهيوني ويكتسب هذا المشروع أهميته للأسباب التالية:

(١) تبني الحكومة الإسرائيلية هذا المشروع واعتباره المشروع الوحيد الصالح لحل القضية الفلسطينية، ويُمثل السقف الأعلى للتنازل الإسرائيلي، ولا ترى الحكومة الإسرائيلية ـ وحتى أحزاب المعارضة ـ أي تسوية للقضية الفلسطينية لا تقوم على أساس هذا المشروع وهذا ما عبّر عنه قادة الكيان الصهيوني وعلى رأسهم إسحق شامير.

(٢) التفوق العسكري والسياسي للكيان الصهيوني في المنطقة وخاصة بعد أزمة الخليج، إن هذا التفوق يُعتبر عاملاً مهماً في تعزيز التشدد الصهيوني وعدم الرغبة في إبداء أي قدر من المرونة في التعامل مع أي تحرك لإيجاد تسوية للقضية الفلسطينية.

(٣) الواقع السياسي العربي والفلسطيني وما يتصف به من استعداد للتعامل بمرونة كبيرة مع المطالب الصهيونية.

(٤) الواقع الدولي الذي يتسم بعدم القدرة على التأثير بشكل واضح باتجاه المصالح العربية فالولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي وأوروبا تُعلن إنها لن تضغط على الكيان الصهيوني وإنها ليست سوى وسيط يسعى لتقريب وجهات النظر وتضييق الفجوة بين أطراف الصراع مع قيام هذه الدول بدور واضح في الضغط على الجانب العربي ومحاولة دفعه باتجاه تحقيق الشروط الصهيونية للتسوية.

(٥) عدم وجود أي مشروع للتسوية بشكل واضح سواءاً كان عربياً أو دولياً مدعوماً بقوة سياسية تعمل على تحقيقه.

لهذه العوامل وغيرها يُمكن القول إن مبادرة الحكومة الإسرائيلية تُعتبر أكثر المشاريع تداولاً عربياً ودولياً وصهيونياً وهو يمتلك أكبر فرصة للنجاح قياساً لغيره من المشاريع.

فدراسة هذا المشروع والوقوف على حجم الحقوق التي يُعيدها للشعب الفلسطيني أمر في غاية الأهمية سواءاً كانت هذه الدراسة على المستوى الشعبي أو المستوى الرسمي.

إن هذا المشروع يُعتبر امتداداً لاتفاقيات كامب ديفيد بل إن اتفاقيات كامب ديفيد تُعيد للشعب الفلسطيني من الحقوق السياسية والوطنية أكثر مما يُعيده له مشروع السلام الإسرائيلي.

«مبادرة الحكومة الإسرائيلية للسلام»

١٤/ ٥/ ١٩٨٩

[مواصلة للمساعي والنشاطات الحثيثة التي بدأتها حكومة الثنائي شامير/ رابين منذ أن تشكلت الحكومة الإسرائيلية الموسعة في ٢٠/١٢/١٩٨٨ ومن أجل التواجد على الساحة الديبلوماسية خاصة بعد مبادرة السلام الفلسطينية التي طرحتها منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني تمكنت الحكومة الإسرائيلية من صياغة وبلورة مبادرة مشتركة وافقت عليها الحكومة الإسرائيلية في ١٤/٥/١٩٨٩ بأغلبية عشرين صوتاً مقابل ستة أصوات عارضتها، وفي ١٧/٥/١٩٨٩ عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير تفاصيل المبادرة على الكنيست الإسرائيلي حيث تمت مناقشتها، وقد وافق عليها الكنيست بأغلبية (٤٣) صوتاً مقابل (١٥) صوتاً معارضاً و (١١) صوتاً امتنعوا عن التصويت.

• **نص المبادرة:**

• أمور عامة

(١) تطرح هذه الوثيقة أُسس المبادرة السياسية لحكومة إسرائيل التي تعالج استمرار مسيرة السلام وإنهاء حالة الحرب مع الدول العربية، والحل لعرب (يهودا والسامرة) وقطاع غزة، والسلام مع الأردن، بالإضافة إلى حل مشاكل سكان مخيمات اللاجئين في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة.

(٢) تشمل الوثيقة:-

(أ) الأُسس التي بُنيت عليها المبادرة.

(ب) تفاصيل الاجراءات وتطبيقها.

(ج) ذكر موضوع الانتخابات تحت البحث.

وستعالج بصفة منفصلة تفاصيل أخرى تتعلق بالانتخابات بالإضافة إلى مواضيع أخرى من المبادرة.

• **مقدمات أساسية:**

(٣) تعتمد المبادرة على افتراض أن هناك إجماعاً وطنياً لها على أساس الأطر الأساسية لحكومة إسرائيل بما في ذلك النقاط التالية:

(أ) إسرائيل تتوق إلى السلام واستمرار المسيرة السياسية عن طريق مفاوضات مباشرة تعتمد على أُسس اتفاقيات كامب ديفيد.

(ب) تُعارض إسرائيل إنشاء دولة فلسطينية إضافية في قطاع غزة والمنطقة بين إسرائيل والأردن.

(جـ) لن تُجري إسرائيل مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

(د) لن يكون هناك تغيير في وضع «يهودا والسامرة» وغزة غير ذلك المعمول به بموجب الأُطر الأساسية للحكومة.

• المواضيع التي ستبحث في مسيرة السلام:

(٤) (أ) تنظر إسرائيل بأهمية إلى أن السلام بين إسرائيل ومصر المعتمد على اتفاقيات كامب ديفيد ليكون كحجر زاوية لتوسيع السلام في المنطقة، وإن هذا السلام ينادي من أجل جهد مشترك لتقوية السلام وتوسيعه عبر مشاورات مستمرة.

(ب) تطالب إسرائيل بإقامة علاقات سلام بينها وبين الدول العربية التي ما زالت تحافظ على حالة الحرب معها من أجل تشجيع تسوية شاملة للنزاع العربي - الإسرائيلي بما في ذلك الاعتراف والمباحثات المباشرة وإنهاء المقاطعة والعلاقات الديبلوماسية وإيقاف النشاط المعادي في المؤتمرات والمؤسسات الدولية بالإضافة إلى التعاون الإقليمي والثنائي.

(جـ) تنادي إسرائيل بجهود دولية من أجل حل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة من أجل تحسين أوضاعهم المعيشية وإعادة تأهيلهم وإسرائيل مستعدة لأن تكون شريكاً في هذا الجهد.

(د) من أجل تشجيع المسيرة السياسية عبر المفاوضات التي تؤدي إلى السلام تقترح إسرائيل إجراء انتخابات حرة وديموقراطية بين السكان الفلسطينيين العرب في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة في جو خال من العنف أو التهديد أو الإرهاب.

وفي هذه الانتخابات سيتم اختيار ممثلين لإجراء مفاوضات حول فترة انتقالية من (الحكم الذاتي) وستكون هذه الفترة امتحاناً للتعايش والتعاون. وفي فترة لاحقة ستجري مفاوضات من أجل تسوية موافق عليها ستحقق السلام بين إسرائيل والأردن.

(هـ) تعالج جميع الخطوات المذكورة في ذات الوقت.

(و) فيما يلي تفاصيل ما ذكر في البند (د).

• **الأسس التي تؤلف مراحل المبادرة:**

• المبادرة تعتمد على مرحلتين:

(أ) المرحلة (أ) مرحلة انتقالية من أجل اتفاقية مؤقتة.

(ب) المرحلة (ب) الحل الدائم.

(٦) التشابك بين المراحل هو جدول زمني تبنى فيه الخطة: إن المسيرة السلمية التي ترسمها المبادرة تعتمد على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ اللذين أنشئت عليها اتفاقيات كامب ديفيد.

• **الجدول الزمني:**

(٧) تستمر المرحلة الانتقالية لمدة خمس سنوات.

(٨) في أقرب فرصة ممكنة ـ ولكن ليس بعد السنة الثالثة بعد بدء المرحلة الانتقالية ـ تبدأ المفاوضات من أجل تحقيق الحل الدائم.

• **الأطراف المشتركة في المفاوضات في** المرحلتين:

(٩) تشمل الأطراف المشتركة في المفاوضات للمرحلة الأولى «الاتفاقية المؤقتة» إسرائيل وممثلين منتخبين من السكان الفلسطينيين العرب في «يهودا والسامرة» وقطاع غزة وستُدعى كل من الأردن ومصر من أجل الاشتراك في المفاوضات إذا رغبتا في ذلك.

(١٠) الأطراف المشتركة في المفاوضات في المرحلة الثانية [الحل الدائم] تشمل إسرائيل والممثلين المنتخبين للسكان الفلسطينيين العرب في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة بالإضافة إلى الأردن. وعلاوة على ذلك يمكن لمصر أن تشترك في هذه المفاوضات، وفي المفاوضات بين السكان الفلسطينيين العرب في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة سيجري إتمام معاهدة السلام بين إسرائيل والأردن.

• **فحوى الفترة الانتقالية :**

(١١) خلال الفترة الانتقالية سيمنح السكان الفلسطينيون العرب في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة الحكم الذاتي وعن طريقه يديرون شؤونهم في الحياة اليومية بأنفسهم. وستستمر إسرائيل في أن تكون مسؤولة عن الأمن والشؤون الخارجية وجميع الأمور التي تتعلق بالسكان الإسرائيليين في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة، وستدرس المواضيع التي تتعلق بتطبيق خطة الحكم الذاتي، ويقر بشأنها ضمن إطار المفاوضات من أجل الاتفاقية المؤقتة.

• **فحوى الحل الدائم :**

(١٢) في المفاوضات من أجل الحل الدائم يحق لكل طرف أن يطرح للمناقشة جميع المواضيع التي يرغبها.

(١٣) سيكون هدف المفاوضات :

(أ) تحقيق الحل الدائم المقبول لدى الأطراف المشاركة في المفاوضات.

(ب) ترتيب أمور السلام والحدود بين إسرائيل والأردن.

• **تفاصيل المسيرة من أجل تطبيق المبادرة :**

(١٤) أولاً وقبل كل شيء الحوار والاتفاق السياسي بين السكان الفلسطينيين العرب في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة بالإضافة إلى مصر والأردن إذا رغبتا في الاشتراك كما ذكر سابقاً في المفاوضات حول الأسس التي تؤلف المبادرة.

(١٥) (أ) يتبع ذلك مباشرة مراحل التحضيرات وتطبيق عملية الانتخابات حيث سيتم انتخاب ممثلين عن (يهودا والسامرة) وقطاع غزة وسيكون هذا التمثيل :-

(١) شريكاً في إجراء المفاوضات من أجل المرحلة الانتقالية (الاتفاقية المؤقتة).

(٢) يؤلف السلطة الحاكمة في الحكم الذاتي خلال المرحلة الانتقالية.

(٣) عنصراً فلسطينياً أساسياً يخضع للاتفاق بعد ثلاث سنوات في المفاوضات من أجل الحل الدائم.

(ب) في فترة التحضيرات والتطبيق يجب تهدئة العنف في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة.

(١٦) أما بالنسبة لفحوى الانتخابات فهناك توصية بأن يتم تبني اقتراح بانتخابات إقليمية، وسيحدد تفاصيل ذلك في المناقشات اللاحقة.

(١٧) يجوز لكل فلسطيني عربي يسكن في (يهودا والسامرة) وقطاع غزة الذي يتم انتخابه من قبل السكان لتمثيلهم ـ بعد أن يكون قد انتخب بموجب الوثائق المفصلة التي تحدد فحوى الانتخابات ـ أن يكون مشتركاً في إجراء المفاوضات مع إسرائيل بصفة شرعية.

(١٨) تكون الانتخابات حرة وديموقراطية وسرية.

(٩) بعد انتخاب الممثلين الفلسطينيين مباشرة ستجري مفاوضات معهم من أجل الوصول إلى اتفاقية مؤقتة خلال المرحلة الانتقالية التي ستستمر مدة خمس سنوات كما ذُكر آنفاً.

وفي هذه المفاوضات ستحدد الأطراف جميع المواضيع التي تتعلق بفحوى الحكم الذاتي والترتيبات الضرورية من أجل تطبيقها.

(٢٠) في أقرب وقت ممكن ـ ولكن ليس بعد السنة الثالثة بعد تكوين الحكم الذاتي ـ ستبدأ المفاوضات من أجل الحل الدائم.

وخلال فترة هذه المفاوضات وحتى توقيع الاتفاقية من أجل حل دائم سيستمر العمل بالحكم الذاتي كما هو محدد بالمفاوضات من أجل الاتفاقية المؤقتة.

الموقف الإسرائيلي من المشروع:

(١) حظيت الخطة بتأييد مجلس الوزراء الإسرائيلي الذي يضم التجمع والليكود وهما الحزبان الكبيران.

(٢) حظيت الخطة بتأييد الكنيست الإسرائيلي.

(٣) حصلت المبادرة على تأييد مبدئي من قِبل أحزاب اليسار الأخرى:ـ

(أ) أعلن حزب (مبام) المعارض في بيان أصدره يوم ١٤/٥/١٩٨٩م: [إن مبادرة الحكومة الإسرائيلية بإجراء انتخابات في المناطق قد تُشكل مقدمة لبدء مفاوضات سلام].

(ب) حزب راتس ـ حركة حقوق المواطن ـ: أكّد الحزب [إنها خطة جيدة شريطة ضمان الإشراف الدولي على الانتخابات]

(جـ) كما أيدت حركة (السلام الآن) المبادرة وباركتها.

(د) وفي معسكر اليمين أعلن ثلاثة من أقطاب الليكود عن معارضتهم المبدئية للخطة الإسرائيلية وهم: أرئيل شارون، إسحق موداعي ودافيد ليفي.

(و) أعلنت حركة هتحيا/ النهضة عن معارضتها للخطة قائلة: [لقد اعترف بيغن بالحقوق المشروعة للفلسطينيين وها هو شامير يحققها ويضع الأساس للدولة الفلسطينية].

(ي) وانضمت إلى المعارضة: (١) حركة (تسومت) بزعامة رفائيل ايتان.

(٢) وحركة (موليدت) بزعامة الجنرال الاحتياط رحبعام زئيفي.

(٣) حزب المفدال ـ الحزب الوطني الديني ـ.

(٤) حركة غوش إيمونيم الاستيطانية.

• **الموقف الفلسطيني:**

(١) **منظمة التحرير**: أصدرت اللجنة التنفيذية يوم ١٥/٥/١٩٨٩ بياناً قالت فيه: [إن هذا المشروع لا يعني الشعب الفلسطيني لأنه لا يعترف بوجوده

الوطني ولا يتعامل من قريب ولا من بعيد مع قضيته وحقوقه الوطنية المشروعة كما إنه يتجاهل جميع القرارات الدولية بما فيها القرارين ٢٤٢ و٣٣٨، إن هذا التضليل لن ينطلي على الرأي العام العالمي والقوى السياسية المؤثرة في العالم].

أما القيادة الموحدة للانتفاضة فقد أعلنت في بيانها رقم (٤٠) الصادر يوم ١٩٨٩/٥/٢٠ عن [رفض مبادرة السلام الإسرائيلية جملة وتفصيلاً].

أما المبادىء التي يطرحها الفلسطينيون لتنفيذ (مبادرة الانتخابات) فهي كما وردت في صحيفة معاريف على لسان د. أحمد طيبي رئيس رابطة الأكاديميين العرب في فلسطين المحتلة ١٩٤٨ ومقرب جداً من قيادة منظمة التحرير فهي:

(١) يجب أن تكون الانتخابات جزءاً من اتفاق شامل وليست هدفاً بحد ذاته.

(٢) يجب أن تتم تحت إشراف دولي.

(٣) إشراك سكان شرقي القدس فيها.

(٤) إعادة نشر قوات الجيش الإسرائيلي في المناطق المحتلة قبل الانتخابات.

(٥) أن يقوم المنتخبون بإجراء مفاوضات حول التسوية المرحلية فقط.

(٦) أن تُعطى الحصانة التامة للمنتخبين.

(٧) أن يُسمح بممارسة النشاط السياسي والدعاية الانتخابية الحرة قبل اجراء الانتخابات.

(٨) عدم اجراء محادثات منفردة حول الحكم الذاتي.

(٩) إطلاق سراح معتقلي الانتفاضة كخطوة أولى وكبادرة حُسن نية].[1]

(٢) **حركة حماس**: وقد عبرت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في

---

(١) المرجع: الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة.. بعد الانتفاضة، د. أسعد =

بيانها رقم (٤٣) الصادر بتاريخ ١٩٨٩/٥/٢٨ عن رفضها لمشروع الانتخابات وقد ورد في البيان :ـ

(١) إننا نحذر من الانزلاق في أساليب العدو الداعية إلى الاستسلام بحجة الأمر الواقع .

(٢) مشاريع الانتخابات إشغال للأُمة عن جوهر القضية وزج للشعب في دوامة الجدل والخلافات][1].

• **الموقف الأمريكي :**

رحّب الرئيس الأمريكي باقتراح شامير الداعي إلى اجراء انتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة مؤكداً في الوقت ذاته معارضته لإقامة دولة فلسطينية .

وقد دعا الرئيس الأمريكي جورج بوش في رسالة بعث بها إلى الملك الحسن الثاني يوم ١٩٨٩/٥/٢٤ الرؤساء والملوك العرب المجتمعين في القمة العربية في كازا بلانكا إلى القبول بخطة رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق شامير الداعية إلى اجراء انتخابات في الأراضي المحتلة .

وقال بوش : [إننا نعتقد إن الاقتراح الإسرائيلي يمكن أن يُساهم في إقامة حوار بين الإسرائيليين والفلسطينيين يهم الأراضي المحتلة] .

= عبدالرحمن ، نواف الزرو ، الطبعة الأولى ١٩٩٠ ، الناشر : دار الشروق للنشر والتوزيع .

(١) وثائق حركة المقاومة الإسلامية [حماس] ، إصدارات المكتب الإعلامي للحركة .

[بين مبادرة شامير واتفاقات كامب ديفيد]

يعتقد البعض إن مبادرة شامير أو ما يُسمى بمشروع السلام الإسرائيلي متطابقة تماماً مع الجزء الخاص بالضفة الغربية وقطاع غزة في اتفاقات كامب ديفيد، ولكن من المعروف إن مشروع السلام الصهيوني لعام ١٩٨٩ جاء لتقزيم اتفاقيات كامب ديفيد، وعبر مقارنة سريعة بين المبادرة والاتفاقيات يمكن ملاحظة ما يلي:

(١) تتحدث اتفاقيات كامب ديفيد عن حل للمشكلة الفلسطينية بكافة جوانبها بينما تتجاهل المبادرة ذلك تماماً.

(٢) تشير الاتفاقيات إلى الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني ومتطلباتها العادلة ولا نجد ذلك في المبادرة.

(٣) تشير الاتفاقيات إلى مشاركة الفلسطينيين في تقرير مستقبلهم ويتجاهل المشروع الصهيوني هذه القضية.

(٤) تتحدث الاتفاقيات عن إتاحة الفرصة للفلسطينيين لاختيار كيفية الحكم بأنفسهم بينما تكتفي المبادرة بالحديث عن الحكم الذاتي دون تحديد.

(٥) ورد في الاتفاقيات عن حق للمنتخبين في التصويت على الاتفاق على الوضع النهائي بينما تحدث مشروع السلام الصهيوني عن مشاركتهم في المفاوضات الخاصة ببحث معاهدة السلام بين الكيان الصهيوني والأردن.

(٦) تتحدث الاتفاقيات عن لجنة لبحث عودة الأفراد المطرودين من الضفة والقطاع في عام ١٩٦٧ وتجاهل مشروع السلام هذه المسألة تماماً.

(٧) تحدثت الاتفاقيات عن اجراءات لحل عاجل وعادل ودائم لمشكلة اللاجئين بينما اقتصرت المبادرة في حديثها [على جهود دولية لحل مشكلة سكان مخيمات اللاجئين في يهودا والسامرة ومنطقة غزة من أجل تحسين مستوى المعيشة وإعادة إسكانهم].

(٨) تحدثت اتفاقيات كامب ديفيد عن توفير حكم ذاتي كامل والثانية تقتصر في حديثها على حكم ذاتي .

(٩) وأخيراً تشير اتفاقيات كامب ديفيد إلى انسحاب الحكومة العسكرية الصهيونية والإدارة المدنية بعد انتخاب سلطة الحكم الذاتي في حين تتجاهل خطة الحكومة الصهيونية للسلام هذه القضية تماماً .

بقي أن نعلم أن إسحق شامير نفسه عارض في حينه اتفاقيات كامب ديفيد حيث كان عضواً في الكنيست الصهيوني .

٣ـ [المؤتمر الإقليمي]

نتيجة للتحركات السياسية التي أعقبت أزمة الخليج اتضحت بعض معالم التسوية من حيث الشكل والمضمون.

ولقد كان من أهم هذه المعالم ظهور فكرة المؤتمر الإقليمي أو مؤتمر السلام أو كما يسميها إسحق شامير [اجتماع السلام].

وكان وزير الخارجية الأمريكي جيمس بيكر قد أعلن في ١٠/٤/١٩٩١ خلال جولته الثانية أنه تم الاتفاق بين أمريكا و(إسرائيل) على عقد (المؤتمر الإقليمي)، حيث ذكر مسؤول أمريكي بعد انتهاء جولة المحادثات أنه تم الاتفاق على فكرة عقد اجتماع، أما التفاصيل مثل الشكل والموقع والتوقيت والمشاركين فلم يتم الاتفاق على أي منها وقد كرّس بيكر جولته الثالثة التي بدأها في ١٨/٤/١٩٩١ في محاولة للتقريب بين وجهات النظر العربية والصهيونية تجاه هذا المؤتمر.

[والمؤتمر الإقليمي هذا يُنهي فكرة المؤتمر الدولي الذي نطالب به نحن العرب والذي وافقت على عقده الأمم المتحدة وكان قد اقترحه في الأصل الرئيس الراحل شارل ديجول وأيدت فكرته قوى عديدة باستثناء (إسرائيل) وأمريكا.

إن جميع الاقتراحات السابقة لتسوية القضية بإجراء مشترك من قبل واشنطن وموسكو قد عارضتها الولايات المتحدة إضافة إلى الصهيونية الأميركية ومؤيدي (إسرائيل) وكل القوى الرجعية والتي تُفضل أن تُسمي نفسها (المحافظة) لكن هذه القوى قد تتخلى عن معارضتها السابقة لإجراء أميركي ـ سوفياتي لو قبلت (إسرائيل) بالمؤتمر الإقليمي، وأغلب الظن أنها قد تقبل وفق شروطها الخاصة][1].

---

(١) خالد إبراهيم بعباع: [ماذا يعني المؤتمر الإقليمي]، صحيفة الدستور الأردنية (١٤/٤/١٩٩١).

وقـد ورد في تقـرير إخباري بقلم كزافييه بارون: [بتخليه عن فكرة عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط ومحاولة ترويج فكرة مؤتمر إقليمي بدلاً منه لم يحسم وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر النزاع اللغوي فحسب بل إن جوهـر المـوضوع الذي سيتأثر هو سير المفاوضات وربما أيضاً طبيعة السلام نفسه الذي يجري البحث عنه.

فالفـارق الأول بين المؤتمـرين هو المكـانة الكبيرة التي يُعطيها المؤتمر الدولي للأمم المتحدة في حين إن الأمر ليس كذلك بالنسبة للمؤتمر الإقليمي، وقد أيدت الدول العربية والفلسطينيون دائماً عقد المؤتمر الدولي في حين إن (إسرائيل) رفضته باستمرار داعية إلى اجراء مفاوضات محصورة بدول المنطقة أي لقاءات ثنائية تجري بمعزل عن أي تدخل خارجي.

وغياب الأمم المتحدة قد تكون له انعكاسات على جوهر المفاوضات وقد يعني إن المـرجع الأساسي في المؤتمر الإقليمي لن يكون بالضرورة قرارات الأمم المتحدة][1].

وبموافقة الحكومة الصهيونية على المشاركة بمؤتمر السلام أصبحت فكرة المؤتمر الإقليمي هي السائدة والمقبولة من جميع الأطراف ولم يبق أمام انعقاد المؤتمر سوى تجاوز عقدة التمثيل الفلسطيني ومشكلة القدس، وبغض النظر عن هذه العقبات إلّا إن هناك قدراً من المفاهيم المشتركة بين الأطراف المختلفة حوله وأهمها هي:

(١) تطبيع العلاقات العربية ـ الصهيونية وإنهاء حالة الصراع القائمة.

(٢) حل المشاكل والنزاعات بين الدول العربية مجتمعة وكذلك بين كل دولـة عربية على حده (خصوصاً دول الطوق) والكيان الصهيوني مثل مشاكل الأمن والمياه والتنمية والتعاون الاقتصادي وخفض الأسلحة.

---

(١) المصدر السابق.

(٣) إيجاد صيغة لحوار فلسطيني ـ صهيوني يُمثل مقدمة لسلام دائم ويُحقق أمن الكيان الصهيوني وحصول الفلسطينيين على بعض المطالب مع إيقاف كل العنف ضد الكيان الصهيوني وخاصة الانتفاضة المباركة.

(٤) تجاوز المؤتمر الدولي للسلام.

وكل هذا يُمكن القول إن حقيقة المؤتمر الإقليمي المطروح لا تتجاوز كونه غطاء مناسباً لحوار مباشر بين العرب والكيان الصهيوني من جهة والفلسطينيين والكيان الصهيوني من جهة أخرى.

التصور الصهيوني للمؤتمر: على الرغم من وجود أُطر عامة تشترك جميع الأطراف في الالتقاء عليها فيما يخص هذا المؤتمر إلّا إن هذا لا يعني الاتفاق على التصورات التفصيلية.

وتُعتبر نظرة الكيان الصهيوني إلى هذا المؤتمر وشروط انعقاده هي الأكثر تشدداً، ولم تُفلح زيارات بيكر المتعددة للكيان الصهيوني في إقناع الكيان الصهيوني بإعطاء المؤتمر أهمية حقيقية أو فاعلية لتحقيق تسوية ما، وقد برزت مواقف التشدد الصهيوني في النقاط التالية:

(١) الاشتراط بأن يكون المؤتمر على صيغة (لقاء إقليمي) ينعقد لمرة واحدة بحيث يمهد لمفاوضات مباشرة وهذا ما أكده (آفي بارنز) الناطق الرسمي باسم رئيس الوزراء إسحق شامير في تصريح لوكالة فرانس برس في ١٩٩١/٤/٩ عقب اللقاء الثاني مع بيكر قال فيه: [إن (إسرائيل) مستعدة لدرسة فكرة لقاء إقليمي وليس مؤتمراً إقليمياً وإن الفرق هو إن المناقشات في إطار مؤتمر يُمكن أن تمتد لفترة طويلة].

وبرغم محاولة أميركا إقناع الكيان الصهيوني بالموافقة على فكرة مؤتمر إقليمي دائم الانعقاد وذلك لمحاولة حل الإشكاليات التي تنجم عن المفاوضات المباشرة فإن الكيان الصهيوني يخشى من أن يكون ذلك ذريعة لممارسة ضغوط

عليه، أو ثنيه عن مواقفه المتصلبة، لذلك فإن أقصى ما وافق عليه المسؤولون الصهاينة بعد أربعة لقاءات مع بيكر في ١٩٩١/٤/٢٦ هو وضع الشرطين التاليين للموافقة على صيغة المؤتمر:-

(أ) المؤتمر الإقليمي لن تكون له سلطة التوصل إلى قرارات أو فرضها.

(ب) (إسرائيل) والأطراف الأخرى تتمتع بحق الاعتراض على انعقاد المؤتمر من جديد للاستماع إلى تقارير التقدم في المفاوضات.

(٢) رفض المشاركة الأوروبية في المؤتمر تخوفاً من تحوله إلى مؤتمر دولي ثم ما لبث الكيان الصهيوني أن وافق على مشاركتها ضمن شروط أهمها مشاركة أوروبا كمراقب فقط دون أن يكون لها دور حقيقي.

(٣) رفض الكيان الصيوني مشاركة الأمم المتحدة مشاركة فاعلة في البداية ثم عاد فقبل مشاركة مندوب الأمم المتحدة كمراقب أو كما عبّر أحد المسؤولين الصهاينة [مشاركة صامتة].

(٤) اشترط للموافقة على مشاركة الاتحاد السوفييتي في رعاية المؤتمر إعادة علاقاته الدبلوماسية مع الكيان الصهيوني المقطوعة منذ ١٩٦٧، وقد أقنع بيكر نظيره السوفييتي بسمرتنيخ بالمشاركة في المؤتمر خلال الزيارة التي قام بها للاتحاد السوفييتي عقب جولته الثالثة في الشرق الأوسط وقد قام الوزير السوفييتي بزيارة للكيان الصهيوني خلال شهر أيار ١٩٩١ ويمكن تفسير موافقة الكيان الصهيوني على مشاركة الاتحاد السوفييتي بالتعويل على عدم قدرته على معارضة السياسة الأمريكية بسبب أوضاعه الداخلية.

(٥) رفض اشتراك منظمة التحرير في المفاوضات وبرغم التقاء التصور الأمريكي والصهيوني في هذه النقطة، إلّا إن الكيان الصهيوني يصر على أن لا يكون للمنظمة أي دور في تشكيل الوفد ولا حتى أن يُعلن هذا الوفد عن أي صلة بالمنظمة.

كما ترفض الحكومة الصهيونية أن يضم الوفد الفلسطيني أي شخصيات من القدس المحتلة باعتبارها (أراضٍ إسرائيلية)، وقد سعى شامير رئيس الوزراء السابق لتهدئة مخاوف المتطرفين والمتشددين من الأحزاب الدينية. وقالت (جيئولا كوهين) نائبة وزير العلوم والتكنولوجيا والطاقة (من حزب هتحيا): إن شامير قال لحزبها في اجتماع معه: «لن يكون هناك ظل لمنظمة التحرير أو ظل لشيء عن القدس». وقد تم تشكيل الوفد الفلسطيني بما ينسجم مع هذا التصور.

(٦) تفسير صيغة الأرض مقابل السلام المتضمنة في قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨ على أساس أن المطلوب هو انسحاب من أرضٍ وليس من الأراضي المحتلة، وأن الكيان الصهيوني قد نفذ هذا المطلب بانسحابه من سيناء، وفي الحقيقة أن الكيان الصهيوني لا يُجاهر برفض قرارات مجلس الأمن ولكنه يسعى لتفريغها من مضمونها ومحتواها.

وفيما يختص بصيغة الأرض مقابل السلام وقراري ٢٤٢ و٣٣٨ فقد أذاعه الكيان الصهيوني إن من ضمن تفصيلات العرض الأميركي الذي قدمه شامير إلى الحكومة في ١٩٩١/٤/١١ أن الطرفين (الأميركي والصهيوني) يوافقان على اعتبار أنه ليس هناك تفسير وحيد لقرار مجلس الأمن ٢٤٢، وتعترف الولايات المتحدة بأن للكيان الصهيوني الحق في أن يكون لها تفسيرها الخاص، وليس هنالك اعتراض من قبل الولايات المتحدة على ذلك على اعتبار أن هدفها المرحلي الأساسي هو جمع الفرقاء إلى طاولة المفاوضات دون شروط مسبقة.

(٧) رفض الكيان الصهيوني إيقاف بناء المستوطنات وتوسيعها في الضفة والقطاع المحتلين، كمطلب أمريكي قبل وأثناء انعقاد المؤتمر وقد تذرع شامير في مقابلة مع التلفزيون الصهيوني برفض وقف الاستيطان قائلاً: [ما من أحد

في (إسرائيل)، وما من أحد في الحكومة يتشكك في حقنا في بناء منازل في الضفة وغزة فهذه مسألة غير ذات صلة بالمفاوضات بيننا وبين الدول العربية].

وقد أكد شارون هذا التوجه بتصريحات أشد صراحة وأرفقها بخطوات عملية تمثلت ببناء مستوطنات جديدة في الضفة والسماح للمستوطنين ببناء وتوسيع مستوطنات أخرى، وتسير حكومة الكيان الصهيوني في خطوات سريعة لتوسيع رقعة الاستيطان في الضفة والقطاع وفي هذا السياق قالت صحيفة بديعوت أحرنوت في ٢١/٤/١٩٩١ أن [المستوطنات تشهد حركة بناء نشطة لم تشهدها المنطقة منذ سنوات].

وبعد:

إن القبول العربي بفكرة المؤتمر الإقليمي وتجاوزه لفكرة المؤتمر الدولي يُشكل حلقة في سلسلة التنازلات العربية، ويُعتبر نجاحاً للدبلوماسية الأميركية في تخفيض سقف المطالب والشروط العربية.

فالمؤتمر الإقليمي يهدف إلى كسر عزلة الكيان الصهيوني عربياً والاعتراف به ووضع حد للنزاع العربي ـ الصهيوني دون إعادة الأراضي المحتلة مقابل السلام ودون الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير مصيرهم، فالتنازلات ستكون عربية فقط دون الحصول على شيء من الكيان الصهيوني.

والقول بأن فكرة المؤتمر الإقليمي فكرة أمريكية ليس صحيحاً ولكنها مقترحات صهيونية قام بيكر بترويجها على أساس أنها أفكار أمريكية، تماماً كالاقتراح الذي تحول إلى مبدأ تبنته الأطراف العربية ـ بفصل الصراع العربي ـ الصهيوني عن الصراع الصهيوني ـ الفلسطيني.

إن الحديث عن احتمال تقديم الكيان الصهيوني تنازلات حقيقية حديث غير واقعي ويتناقض مع طبيعة الصهاينة الذين يمتدون في ممارساتهم وسياساتهم إلى الفكر الصهيوني والعقيدة التلمودية، كما إنه يتناقض مع طبيعة

المشروع الصهيوني القائم على التوسع الجغرافي والحضاري والفكرة الصهيونية التلمودية [إسرائيل الكبرى].

وفي ظل المعطيات العربية والدولية يبقى التشدد الصهيوني الخيار السائد.

جـ ـ التصورات العربية :

لقـد تأثـرت إدارة الدول العربية في صراعها مع الكيان الصهيوني بعوامل منها :

(١) حالة التبعية التي ترزح تحتها الأُمة منذ بداية هذا القرن بغض النظر عن أشكال ومصادر هذه التبعية، لهذا كان القرار العربي إفراز لهذه الحالة الاستعمارية.

(٢) التـركيبـة الـداخلية للنـظام السياسي العـربي فالخـلافات العربية ـ العربية، والتناقضات الشخصية بين قادة النظام العربي، والارتباطات والعلاقات العربية مع الدول الغربية والشرقية والولايات المتحدة.

(٣) غياب التصـور الـواضـح لحقيقة الصراع مع الكيان الصهيوني ففي الوقت الذَي يتعامل فيه الصهاينة مع الصراع باعتباره صراع وجود، وإنه يشكل حالـة تناقض لا تنتهي إلا بزوال أحد الطرفين، وتستند إدارتهم للصراع على أساس تلمودي عقائدي في نفس الوقت تعاملت الأطراف العربية مع الصراع على أنه نزاع سياسي، ومشكلة حدود يمكن تسويتها بالاتفاق على حلول وسط كل هذا انعكس على الأداء العربي في إدارة الصراع فكان التباين واضحاً بين المواقف العربية من فترة لأخرى، فما كان في مؤتمر الخرطوم خيانة وخروجاً عن المسار العربي أصبح بعد ذلك واقعية سياسية وخطاً سياسياً وطنياً.

إن وقفة جادة مع التصورات العربية تُظهر حجم التباين والتناقض أحياناً بين هذه التصورات من فترة لأخرى.

ولا تقتصر التصورات العربية على ما أوردناه بل تصنيف القرارات الدولية وبعض التصورات الصهيونية في خانة التصورات العربية فالواقع العربي أفرز

حالة عربية تمتلك قابلية لقبول معظم ما يُطرح تحت غطاء من التبريرات والشعارات.

(١) [مشروع المملكة العربية المتحدة]

يكتسب هذا المشروع نوعاً من الأهمية خاصة في ظل الرفض الصهيوني لمنظمة التحرير الفلسطينية ولقيام كيان فلسطيني مستقل، فالكيان الصهيوني يُفضل التعامل مع الأردن كبديل عن منظمة التحرير ومتحدث نيابة عن الفلسطينيين ولا يُمانع في علاقة فدرالية بين الكيان الفلسطيني الذي يُمثل الحكم الذاتي (الإداري) مضمونه مع الأردن لأن هذا الارتباط يُمثل نوعاً من الضمانات ـ والتي لن يكتفي بها الكيان الصهيوني ـ لعدم احتمال قيام دولة فلسطين أو محاولة الشعب الفلسطيني القفز على حواجز الاتفاقات والمعاهدات للوصول إلى السيادة والاستقلال كدولة مستقلة ولأسباب أخرى تصب في صالح استراتيجية الكيان الصهيوني.

من المؤكد أن هذا المشروع بصيغته القديمة مرفوض صهيونياً لكنه قد يكون خياراً وشكلاً من أشكال التسوية بعد تعديلات مختلفة، لكن إعادة طرح هذا المشروع قد تكون خطوة على طريق تنشيط العملية السلمية وإزالة بعض العقبات التي تحول دون بدء هذه العملية، خاصة إن هذا المشروع ـ مع بعض التعديل ـ قريباً من التصور الذي يطرحه حزب العمل لمستقبل الضفة الغربية في ظل تسوية سياسية وهو التصور الذي تقبل به الولايات المتحدة.

* **مشروع المملكة العربية المتحدة:**

وهو المشروع الذي تقدم به الملك حسين في **١٥/٣/١٩٧٢م** واشتمل المشروع على (١٢) بنداً:ـ

(١) تصبح المملكة الأردنية الهاشمية «مملكة عربية متحدة» وتسمى بهذا الاسم.

(٢) تتكون المملكة العربية المتحدة من قطرين :ـ

(أ) فلسطيني ويتكون من الضفة الغربية، وأية أراضٍ فلسطينية أخرى يتم تحريرها ويرغب أهلها في الانضمام إليها.

(ب) أردني ويتكون من الضفة الشرقية.

(٣) تكون مدينة عمّان هي العاصمة المركزية للمملكة وفي الوقت ذاته تكون «القدس» عاصمة لقطر فلسطين.

(٥) رئيس الدولة هو الملك، ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ومعه مجلس وزراء مركزي، أما السلطة التشريعية فتناط بالملك وبمجلس يُعرف باسم «مجلس الأمة» ويجري انتخاب أعضاء هذا المجلس بطريقة الاقتراع السري وبعدد متساوٍ من الأعضاء لكل من القطرين.

(٦) تكون السلطة القضائية المركزية منوطة [بمحكمة عليا مركزية].

(٧) للملمكة «قوات مسلحة» واحدة قائدها الملك.

(٨) تنحصر مسؤوليات السلطة التنفيذية المركزية في الشؤون ذات العلاقة بالمملكة كشخصية دولية واحدة، وبما يكفل سلامة المملكة واستقرارها وازدهارها.

(٩) يتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام من أبنائه ومجلس وزراء قطري من أبنائه أيضاً.

(١٠) يتولى السلطة التشريعية في كل قطر مجلس يُعرف باسم مجلس الشعب يتم انتخابه بطريقة الاقتراع السري المباشر وينتخب هذا المجلس الحاكم للقطر.

(١١) السلطة القضائية في القطر لمحاكم القطر ولا سلطان لأحد عليها.

(١٢) تتولى السلطة التنفيذية في كل قطر جميع شؤون القطر باستثناء ما يحدده الدستور للسلطة التنفيذية المركزية.

رد الفعل الإسرائيل على مشروع المملكة العربية المتحدة:

قالت الإذاعة الإسرائيلية في نشرتها الإخبارية يوم ١٥/٣/١٩٧٢ رد مكتب رئيسة الوزراء الإسرائيلية على المشروع: [إن المشروع الذي أعلن عنه الملك حسين لم يحظ بموافقة إسرائيل، ولا أساس للزعم بأن هذا المشروع هو ثمرة تفاهم بين إسرائيل والأردن، إن إعلان ملك الأردن يعارض قضية السلام ويضع العراقيل في وجه تحقيقه وأن موقف إسرائيل من السلام مع الأردن لا يزال كما كان وفقاً لسياستها، إن حكومة إسرائيل مستعدة للتفاوض حول اتفاقية سلام مع الأردن دون شروط مسبقة.

(٢) مشروع فاس ١٩٨٢ : [المشروع العربي للسلام]

في ١٩٨٢/٩/٩ أعلن الناطق الرسمي باسم مؤتمر القمة العربي الذي عُقد في الدار البيضاء في الفترة من ٦-١٩٨٢/٩/٩ وقد جاء في البيان :-

[إنه إيماناً من المؤتمر بقدرة الأُمة العربية على تحقيق أهدافها المشروعة بإزالة العدوان وانطلاقاً من المبادىء التي حددتها مؤتمرات القمة العربية وحرصاً من الدول العربية على الاستمرار في العمل بكل الوسائل من أجل تحقيق السلام القائم على العدل في منطقة الشرق الأوسط واعتماداً على مشروع فخامة الرئيس الحبيب بورقيبة الذي يعتمد الشرعية الدولية أساساً لحل القضية الفلسطينية وعلى مشروع جلالة الملك فهد حول السلام في الشرق الأوسط وعلى ضوء المناقشات والملاحظات التي أبداها الملوك والرؤساء العرب فقد قرّر المؤتمر اعتماد المبادىء التالية :

(١) انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها عام ١٩٦٧م . بما فيها مدينة القدس العربية .

(٢) إزالة جميع المستوطنات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧م .

(٣) ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة .

(٤) تأكيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي الوحيد وتعويض مَنْ لا يرغب في العودة .

(٥) إخضاع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.

(٦) قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس.

(٧) يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة.

(٨) يقوم مجلس الأمن الدولي بضمان تنفيذ تلك المبادىء.

ملاحظات حول مشروع السلام العربي:ـ

(١) بعد (١٧) عاماً من مشروع بورقيبة أُعيد إحياء هذا المشروع في مدينة فاس بعد دمجه في مشروع الملك فهد من أجل الوصول إلى خطة سلام عربية تحظى بقبول دولي.

(٢) هذا المشروع تم بموافقة وحضور القيادة الفلسطينية ومساهمتها وهو حصيلة مشروع الرئيس بورقيبة ومشروع الملك فهد على الرغم من رفض المنظمة لمشروع بورقيبة وقت إعلانه، وهاجمت الرئيس بورقيبة، كما رفضت مشروع الملك فهد وخاصة بسبب البند السابع من المشروع والذي ينص على تأكيد حق دول المنطقة في العيش بسلام رغم أن البند السابع من مشروع فاس ينص على أن يضع مجلس الأمن الدولي ضمانات سلام بين جميع دول المنطقة.

* وقد قرر مؤتمر القمة العربي تشكيل لجنة سباعية تتألف من الأردن، المغرب، تونس، الجزائر، السعودية، سوريا، منظمة التحرير لإجراء الاتصالات مع الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن لشرح قرارات قمة فاس والتعرف على مواقف هذه الدول.

* **ردود الأفعال:ـ**

(١) **أمريكا**: اعتبرت الولايات المتحدة مشروع السلام إيجابياً لكنها

فضلت مشروع الرئيس ريغان لأنه أقدر على اجتذاب عدد أكبر من الأطراف للتفاوض.

(٢) **بريطانيا**: اعتبرت مشروع السلام إيجابياً أيضاً ووصفت المشروع بأنه بداية طيبة تدل على أن الدول العربية حددت أهدافاً على نحو أكثر وضوحاً من أي وقت مضى.

(٣) **فرنسا**: أعلنت عن ارتياحها لقرارات مؤتمر فاس.

(٤) **ألمانيا الغربية**: أعربت ألمانيا الغربية بأن المشروع يتضمن مجموعة من المقترحات الإيجابية.

(٥) **إسرائيل**: رفضت مشروع قمة فاس لأنه [سيؤدي إلى تدمير إسرائيل] ودعت إلى إجراء محادثات سلام مباشرة مع إسرائيل، وأعلنت رفضها أي مشروع يدعو إلى إنشاء دولة فلسطينية لأنها سوف تُشكل تهديداً لوجودها ووصف إسحق شامير وزير خارجية إسرائيل آنذاك قمة فاس: [بأنها إعلان حرب جديدة على إسرائيل]. وقال في خطاب أمام مؤيديه السياسيين: [إن الخطة العربية الجديدة للسلام لا تضم شيئاً عن السلام سواءاً في مادتها أو شكلها، ووصف الخطة بأنها خطة أخرى لتصفية إسرائيل بمرحلة أو مرحلتين].

الظروف التي صدر في ظلها مشروع السلام العربي:

جاء مشروع السلام كأول مشروع سلام عربي يصدر عن قمة عربية وكما ورد في نص البيان الختامي لمؤتمر قمة فاس فإن هذا المشروع كان اعتماداً على مشروع الحبيب بورقيبة ومشروع الأمير فهد وهما مشروعان كانت منظمة التحرير قد أعلنت رفضها لهما.

وجاء مشروع السلام العربي بعد أيام من المبادرة التي طرحها الرئيس الأمريكي رونالد ريغان.

ولعل أهم الظروف التي سبقت قمة فاس هو خروج منظمة التحرير من

بيروت بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان وهو الأمر الذي أدى إلى فقدان المنظمة لتواجدها في لبنان وما نتج عنه من تراجع التأثير العسكري للمنظمة، ولعل قبول المنظمة لمشروع السلام العربي بالرغم من رفضها لمشروع بورقيبة ومشروع الأمير فهد يُعتبر مؤشراً على تأثير الاجتياح الإسرائيلي وخروج المنظمة ليس على بناء منظمة التحرير العسكري فحسب وإنما على القرار السياسي لمنظمة التحرير. وهذا ما أثبتته الأحداث اللاحقة فلئن كان المشروع العربي للسلام يُمثل بالنسبة للدول العربية امتداداً لسياستها السابقة في التعامل مع معطيات وعناصر الصراع العربي ـ الإسرائيلي فإنه يُمثل مؤشراً على بداية تحول في سياسة منظمة التحرير ودخول عناصر جديدة على محددات ودوافع التفكير لدى القيادة الفلسطينية.

(٣) الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني (١٩٨٥)

قبل الحديث حول تفاصيل الاتفاق الأردني ـ الفلسطيني نقف على أهم معالم هذا الاتفاق: وهي إن هذا الاتفاق كان أحد أهم الخطوات السياسية التي قامت بها منظمة التحرير بعد خروجها من لبنان وتجاوزها للأحداث التي تلت ذلك، ويُعتبر مؤشراً قوياً على تزايد نفوذ (المعتدلين) أو (الواقعيين) في صفوف منظمة التحرير الفلسطينية لكنه لم يصل إلى حد التبني الكامل للخط السياسي العربي في تعامله مع معطيات الصراع العربي ـ الصهيوني، لذلك نلاحظ التعامل مع قرارات الأمم المتحدة بتردد وعلى استحياء لذلك نجد في نص الاتفاق الموافقة على مبدأ [الأرض مقابل السلام] كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.

ونجد في البند الخامس: [وعلى هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية. . .] وفي الوقت نفسه نجد في بيان حركة (فتح) إقليم الكويت رفضاً لقرار مجلس الأمن ٢٤٢.

لقد كان التردد واضحاً في تعامل منظمة التحرير وحركة فتح بشكل خاص مع قرارات مجلس الأمن بعكس ما كان في قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨م.

ولقد كان هذا التردد وعدم الوضوح في الموقف تجاه قرارات مجلس الأمن أحد أهم الأسباب في فشل الخطوات السياسية التي قام بها الأردن ومنظمة التحرير لتحريك العملية السياسية.

• نص الاتفاق الأردني الفلسطيني ـ مشروع عمل مشترك ـ المبرم في عام ١١/٢/١٩٨٥م.

انطلاقاً من روح قرارات قمة فاس المتفق عليها عربياً وقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين وتمشياً مع الشرعية الدولية وانطلاقاً من الفهم المشترك لبناء علاقة مميزة بين الشعب الأردني والفلسطيني.

اتفقت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية ومنظمة التحرير الفلسطينية على السير معاً نحو تحقيق تسوية سلمية عادلة لقضية الشرق الأوسط ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس وفق الأسس والمبادىء التالية:

(١) الأرض مقابل السلام:

كما ورد في قرارات الأمم المتحدة بما فيها قرارات مجلس الأمن.

(٢) حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني:

يمارس الفلسطينيون حقهم الثابت في تقرير المصير عندما يتمكن الأردنيون والفلسطينيون من تحقيق «ذلك» ضمن إطار الاتحاد الكونفدرالي العربي المنوي إنشاؤه بين دولتي الأردن وفلسطين.

(٣) حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين حسب قرارات الأمم المتحدة.

(٤) حل القضية الفلسطينية من جميع جوانبها.

(٥) وعلى هذا الأساس تجري مفاوضات السلام في ظل مؤتمر دولي تحضره الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وسائر أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن وفد مشترك.

بيـان حركـة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح): إقليم الكويت حول الاتفاق الأردني الفلسطيني.

بسم الله الرحمن الرحيم

حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

إقليم الكويت

«للتنظيم فقط وليس للنشر»

إن اللجنة المركزية لحركة فتح أمام ردود الفعل المختلفة لمشروع العمل المشترك الأردني الفلسطيني وما صاحبها من تفسيرات وتصريحات وتحركات توضح ما يلي :ـ

(١) التحرك الفلسطيني الأردني هو جزء من العمل العربي المشترك لتجنيد الـطاقات العربية كلها من أجل تأمين برنامج عملي للوسائل الضرورية لتنفيذ مقررات فاس.

(٢) العمل على بلورة موقف عربي موحد يستهدف تحقيق حل عادل لقضية الشـرق الأَوسط وقضيتهـا المركزية ـ قضية فلسطين ـ يضمن تحرير الأراضي العـربية المحتلة وممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والعودة وإقـامـة الـدولة المستقلة فوق أرضه المحررة بعاصمتها القدس بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ـ الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ضمن اتحاد كونفدرالي بين الدولتين الأردنية والفلسطينية وذلك طبقاً لمقررات المجلس الوطني.

(٣) إن المؤتمـر الـدولي بمشاركة الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمـريكية وبقية الدول الدائمة العضوية وجميع الأطراف العربية المعنية هي الإطار الذي تجري فيه المفاوضات حيث يُمارس الوفد المشترك عمله على قدم المساواة.

(٤) تؤكد اللجنة المركزية لحركة فتح رفضها لمشاريع التسوية المنفردة أو الجزئية أو أي حل منفرد بما في ذلك اتفاقات كامب ديفيد ومبادرة ريغان وما نتج عنهـا من مفاوضات مباشرة أو غير مباشرة خارج إطار الأمم المتحدة والمؤتمر الدولي وتكرر اللجنة المركزية مواقفها السابقة من قرار مجلس الأمن ٢٤٢ الذي لا يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني طبقاً لقرارات المجلس الوطني.

(٥) والتـزاماً بقرارات المجلس الوطني فإن (م.ت.ف) بوصفها المُمثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني هي الجهة المعترف بها عربياً ودولياً، التي تملك وحدها شرعية التحدث والمفاوضة دون أية إنابة أو تفويض أو السماح لأي طرف آخر بأن يشاركها في تمثيل الشعب الفلسطيني في جميع المجالات.

(٦) في إطار التحضير للقبول العالمي للمؤتمر الدولي كإطار للتفاوض: فإن المنظمة تعمل من أجل فتح حوارات مع الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن وبمسـاعـدة الأطراف العربية الصديقة بما في ذلك إمكانية تنظيم حوار جماعي مع الدول الدائمة العضوية في إطار مجلس الأمن.

(٧) إن (م.ت.ف) هي المسؤولة عن تعبئة طاقاتها الذاتية وحشد قوى حلفائها وأصدقائها لحماية ودعم تحركها السياسي وفق هذه المفاهيم المنطلقة من قرارات الرباط وفاس.

إن النقاط السبع السابقة الذكر تمثل القناعات المشتركة لأعضاء اللجنة المركزية للتعامل مع مشروع التحرك المشترك الأردني الفلسطيني الذي صدر بشأنه بيان اللجنة التنفيذية بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٥ وهي موضع الالتزام السياسي والحركي من الجميع.

وانطلاقاً من هذا فإن اللجنة المركزية لحركة فتح تؤيد قرار اللجنة التنفيذية الصادر بتاريخ ١٨/٢/١٩٨٥م بالموافقة على مشروع العمل المشترك الأردني الفلسطيني بما في ذلك المذكرة التفسيرية.

ردود الفعل الفلسطينية على الاتفاق:

(١) أصدرت المنظمات الموجودة في دمشق بيانات ترفض الاتفاق.

(٢) تشكلت جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطينية وأصدرت بياناً ضد الاتفاق وطالبت بإسقاطه.

(٣) أصدرت الجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين بياناً طلبت فيه من كوادر حركة فتح أن تتوحد ضد اللجنة المركزية لإسقاط الاتفاق كما تم إسقاط إتفاق ١٧/٥ بين لبنان وإسرائيل.

(٤) قام أعضاء الجبهتين الشعبية والديموقراطية في صحف الخليج بمهاجمة الاتفاق والمطالبة بإسقاطه وتحريض الجماهير ضده.

(٥) أما الجماهير الفلسطينية فهي بين موافق وحذر ومعارض اعتماداً على تاريخ العلاقات الأردنية الفلسطينية قبل وبعد عدوان ١٩٦٧ وقبل وبعد أيلول ١٩٧٠.

الاتفاق الأردني الفلسطيني.. كيف ولماذا؟

منذ أن بدأ التحالف بين إسرائيل والتحالف الكتائبي لإخراج (م.ت.ف) كان الهدف إخراج منظمة التحرير من لبنان وتدمير البنية التحتية للمنظمة وتحويلها إلى أداة عربية منفصلة عن شعبها.

خرجت منظمة التحرير من بيروت وقد خسرت الموقع اللبناني وانتقلت قواتها إلى بعض الدول العربية وانتقلت قيادة (م.ت.ف) إلى تونس.

ثم أتت الضربة الثانية في عملية محاولة الانقلاب في البقاع للسيطرة على المنظمة وفشلت.

ثم وقعت الأحداث الدامية في طرابلس ولم يكن الهدف تصفية المؤسسات

الفلسطينية لأن طرابلس لم يكن فيها مؤسسات، وليس التصفية الجسدية للقوات العسكرية الفلسطينية فقط:ـ

إنما كان الهدف هو إظهار الاقتتال الفلسطيني عملياً وإعلامياً هو إفقاد (م.ت.ف) والنضال الفلسطيني هيبته وقداسته فمخيم البداوي ومخيم نهر البارد يقصفان في طرابلس كما قصف شارون مخيمات صور والنبطية وبيروت.

إن سقوط هيبة (م.ت.ف) يعني سقوط مكانة القضية الفلسطينية من خلال (م.ت.ف) وهذا يعني سقوط القرار الفلسطيني وسقوط فاعليته سواءاً كان الموقف بـ (نعم) أو (لا).

أي أن الهدف المطلوب هو:ـ

(١) إنهاء (م.ت.ف).

(٢) وإذا لم يتحقق ذلك يتم تحويلها إلى أداة بيد غيرها وهذا يعني إسقاط فاعلية القرار الفلسطيني من حيث المبدأ وبالتالي إسقاط استقلاليته وقدرة تنفيذه أي: إسقاط تمثيل (م.ت.ف) للشعب الفلسطيني لأن الذي لا يملك القدرة على اتخاذ القرار وتنفيذه ويكون قراره تابعاً ونابعاً من إرادة خارج إرادة الشعب وممثل الشعب. فإن الصفة التمثيلية للشعب الفلسطيني عبر (م.ت.ف) تسقط أو تصبح اسمية لا قيمة عملية أو قانونية لها.

لذلك كان أحد أهم الأهداف المرحلية بعد الخروج من لبنان هو نقيض الهدف المذكور أعلاه.

والواقع القائم ـ وقت التوصل إلى الاتفاق ـ تشير إلى العناصر الثابتة التالية:

(١) إن ثلث شعب فلسطين يعيش في الأردن والثلث الثاني يعيش في الضفة والقطاع فضلاً عن الذين يعيشون في الكيان الصهيوني (حوالي ٦٥٠ ألف) أما الثلث الآخر فهو موزع على مناطق الشتات العربية وغير العربية.

(٢) إن الموقع الجغرافي للأردن بالنسبة لفلسطين عامة وللضفة الغربية وغزة خاصة يتميز بأنه موقع اتصال مباشر مع أهل الضفة والقطاع ولا يتوفر هذا في سوريا ولبنان.

(٣) إن التداخل الاجتماعي (الأسري) والمجتمعي (المصالح الحياتية اليومية) وصل إلى حد يتعذر فصله بين الأردنيين والفلسطينيين.

(٤) إن مصير الأردن يؤثر تأثيراً حاسماً على مجمل النضال الفلسطيني وخاصة ما يتعلق بفكرة الوطن البديل التي تستهدف اعتبار الأردن هو وطن الفلسطينيين ومكان دولتهم، إن مثل هذا الهدف إذا تحقق يعني:

(أ) ضم الضفة وغزة إلى الكيان الصهيوني وإقفال الملف الفلسطيني بانتهاء الصراع ولو مؤقتاً ولكن حتماً لفترة طويلة لا يعرف مداها ولا يُمكن التنبؤ باتجاه تطوراتها.

(ب) زوال الكيان الأردني.

(٥) أما النتيجة المترتبة على هذا الخطر فإنها تفرض ما يلي:

(أ) أن يقف الأردن و(م.ت.ف) في موقف واحد من موقع واحد لمواجهة هذا الخطر وإفشال فكرته.

(ب) وهذا يتطلب حكماً، تمسك الأردن بـ (م.ت.ف) ممثلاً شرعياً لشعب فلسطين وتمسك (م.ت.ف) بالأردن ككيان مستقل، كما يتطلب تأسيساً على ذلك:

* احترام الأردن لاستقلالية القرار الفلسطيني.

* موافقة الأردن على الاتحاد الكونفدرالي بين دولتي فلسطين والأردن.

(٦) إن وجود وفد عربي مشترك للمفاوضات ضروري لأن الأردن هو المعبر والطريق إلى الضفة الغربية للأسباب التالية:-

(أ) إن الموقف الدولي الراهن وخاصة دول العالم الرأسمالي ترى أن الضفة

الغربية جزء من الأردن وأن غزة تابعة إدارياً لمصر وهم يستعملون هذا الموقف لرفض الاعتراف بـ(م.ت.ف) كطرف مفاوض حول الضفة وغزة ولذلك كانوا يقولون عند محاولات عقد مؤتمر جنيف بعد حرب ١٩٧٣ : إن دور (م.ت.ف) عند بحث قضية فلسطين (في المرحلة النهائية) وليس بحث موضوع الأراضي التي أُحتلت في حرب ١٩٦٧م.

(ب) إن هذا يعني أن سوريا لا تستطيع أن تفاوض حول الضفة وغزة لأن أحداً ما في العالم لا يعترف لها بهذا الحق (سوريا يمكن أن تفاوض فقط عن منطقة الحمة والأجزاء الفلسطينية الأخرى الحدودية التي كانت بإدارتها قبل حرب ١٩٦٧، وبالتالي فإن المشاركة الأردنية ضرورية (وهذا هو موقف موسكو).

(جـ) إن الإصرار الغربي على التعامل مع الأردن في موضوع الضفة ومع مصر في موضوع غزة هو الذي يُفسر ما جاء في اتفاقيات كامب ديفيد بأن اللجنة المشتركة المشرفة على الفترة الانتقالية للحكم الذاتي تتكون من مصر والأردن وإسرائيل والفلسطينيين المنتخبين عند انتخابهم.

(د) وعندما تقدم الموقف الأوروبي منذ إعلان بيان البندقية حتى الآن وبدأ يشير إلى ضرورة مشاركة الفلسطينيين ثم (م.ت.ف) في مفاوضات السلام استعمل جملة (بعلاقة ما مع الأردن associated with Jordan) للخروج من مأزق القانون والموقف الدولي.

يهدف الاتفاق إلى ما يلي؛

(١) إعادة الحيوية إلى القضية الفلسطينية في الساحة الدولية من منطلق المرحلية والشرعية الدولية والشرعية العربية والشرعية الفلسطينية التي وافقت مقررات المجلس الوطني على كل ذلك.

(٢) إطار هذا المنطلق: حركة سياسية وإعلامية تؤكد أن الهدف الأمريكي

الصهيوني في تدمير (م.ت.ف) لم يتحقق، وهدف الفصل بين فلسطيني الداخل والخارجي لم يتحقق، وقدرة الفعل العسكري الفلسطيني لا تزال قائمة وستستمر حتى تتحقق الأهداف المتمثلة بقرارات المجالس الوطنية الفلسطينية وبالتالي فإن الدور السياسي الذي قال عنه شولتز إنه انتهى لم ينته ولا يزال فاعلاً][1].

نقاط مبارك العشر: في ظل تواصل الانتفاضة الفلسطينية وتصاعدها على مختلف الجبهات، وتصاعد سياسة [القبضة الحديدية] والبطش وسفك الدماء الفلسطينية جاءت المبادرة المصرية التي أُطلق عليها اسم:

(٤) [خطة النقاط العشر المصرية للانتخابات في المناطق المحتلة].

[أما هذه النقاط فهي:

(١) إن مصر تؤيد إجراء انتخابات حرة لانتخاب ممثلين فلسطينيين يشرعون بإجراء محادثات مع إسرائيل حول تسوية مرحلية.

(٢) ضمان حرية التعبير الكاملة للمرشحين.

(٣) إشراك عرب القدس الشرقية في الانتخابات.

(٤) الانتخابات تتم تحت إشراف دولي.

(٥) القوات الإسرائيلية تنسحب مؤقتاً من مناطق صناديق الاقتراع.

(٦) ضمان أمن المرشحين.

(٧) وقف إقامة مستوطنات جديدة قبل الانتخابات.

(٨) القضية الفلسطينية تُحل على مرحلتين هما: التسوية المرحلية التي يحظى فيها الفلسطينيون بحكم ذاتي كامل، يعقبه الحل الدائم.

(٩) الخطة تستند إلى قراري هيئة الأمم (٢٤٢) و(٣٣٨).

---

(١) الاتفاق الأردني الفلسطيني للتحرك المشترك، خالد الحسن، دار الجليل للنشر ـ عمّان، الطبعة الأولى ١٩٨٥م.

(١٠) إن مصر تدعو للاعتراف بالحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني.

الموقف الإسرائيلي:

(١) صرَّح إسحق شامير يوم ١٩٨٩/٩/١١: [إن حكومة إسرائيل تقف وراء مبادرة السلام الإسرائيلية كما أقرت دون أي زيادة أو نقصان ولا شيء ملزم بالنسبة للحكومة سوى المبادرة التي أُقرت في الحكومة والكنيست].

ثم عاد شامير ليؤكد رفضه القاطع للنقاط المصرية العشر قائلاً: [أُعارض خطة مبارك لأنها لا تذكر التسوية المرحلية كما إنها تشكل انتصاراً لقاذفي الزجاجات الحارقة ويجب احترام المبادرة السياسية الإسرائيلية كما أقرتها الحكومة في ١٩٨٩/٥/١٤ ولا أرى أي طريق آخر].

(٢) صرّح موشيه أرنس يوم ١٩٨٩/٩/١٢ قائلاً: [إن هناك بنود في الخطة المصرية لا توافق عليها إسرائيل وإن هذه البنود تهدف إلى دق إسفين في الائتلاف السياسي الإسرائيلي وحكومة الوحدة الوطنية].

(٣) وصرَّح إسحق رابين [حزب العمل] يوم ١٩٨٩/٩/١٢: [أُعارض إجراء نقاش حول خطة مبارك الآن ولا أرى أي ضرورة لأن توافق إسرائيل أو لا توافق على خطة النقاط العشر، فهي تمثل الموقف المصري بينما يوجد لإسرائيل خطتها السياسة الخاصة بها].

(٤) وفي أعقاب اجتماع مجلس الأقطاب الأربعة [إسحق شامير، شمعون بيرس، إسحق رابين، موشيه أرنس] يوم ١٩٨٩/٩/١٣ أعلن بيرس: [إن المجلس لن يبحث اقتراحاً جديداً بديلاً للمبادرة الإسرائيلية وإنما ببعض النقاط المصرية التي تسهل عملية التقدم لإجراء الانتخابات في المناطق].

وفي استطلاع للرأي العام أجراه معهد سميث بين ٢١-١٩٨٩/٩/٢٦ طرح

فيه السؤال التالي: ما هو رأيك حول مبادرة النقاط العشر التي طرحها الرئيس مبارك؟: فكانت النتائج كما يلي:

(١) يجب الموافقة عليها مبدئياً من أجل تشجيع عملية السلام ١٧٪

(٢) يجب استيضاح تفاصيل نوعية أخرى قبل اتخاذ قرار حول المبادرة ٢٤٪

(٣) يجب رفض المبادرة لأنها تتعارض مع مبادرة السلام الإسرائيلية ٢٠٪

(٤) لا رأي ٢٣٪

الموقف الفلسطيني:

(١) ذكرت صيحفة هآرتس: [إن شخصيات فلسطينية من المناطق تنتمي للتيار الوسط في منظمة التحرير أعربت عن رأيها أن اقتراح النقاط العشر الذي تقدمت به حكومة مصر والذي يرمي إلى تحريك العملية السياسية من جديد مقبول لديها كخطوة أولى].

(٢) على صعيد القيادة الموحدة للانتفاضة لم يصدر أي بيان موحَّد يعكس موقفاً مواحداً لجميع الفصائل الممثلة في القيادة وإنما صدرت بيانات تنظيمية منفردة عن كل من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديموقراطية لتحرير فلسطين والحزب الشيوعي الفلسطيني رفضت فيها هذه التنظيمات بشدة النقاط المصرية العشر][1].

(٣) أما حركة المقاومة الإسلامية [حماس] فأعلنت في بيانها رقم (٤٧) عن رفضها للخطة المصرية وقالت: [وهنا تؤكد حركة المقاومة الإسلامية موقفها

---

(١) الفكر السياسي الإسرائيلي

قبل الانتفاضة بعد الانتفاضة

د. أسعد عبدالرحمن نواف الزرو

الاستراتيجي السابق الذي يعتبر أمريكا شريكاً كاملاً في الصراع ونعلن عن رفضنا لخطة مصر الجديدة للسلام منبهين إلى خطورة دور الأنظمة العربية التي تعمل بوحي من أمريكا على تدجين الشعب الفلسطيني].

وقد إعادت حركة حماس في بيانها رقم (٤٨) التأكيد على رفضها قائلة: [لقد سبق أن اعترف جنرالات العدو بعجزهم عن قمع الانتفاضة والآن يعترف كبير مجرميهم رابين بعجزه من خلال موافقته على المشاركة في الحل السياسي وإذا كان هذا يُعد انتصاراً جديداً تسجله السواعد الرامية إلاّ أننا يجب أن ننبه إلى أن قيادة العدو تريد نقل المعركة إلى الميدان السياسي، فخطة رئيس النظام المصري التي جاءت لإحياء مبادرة شامير مع تغيير في الشكل وثبات في المضمون أغرت اللاهثين وراء السلام فأعلنوا موافقتهم عليها واستعدادهم لمقابلة قادة العدو الذي تتلطخ أيديهم كل يوم بدماء أطفالنا وشبابنا وشيوخنا ونسائنا بل بلغ الأمر ببعضهم إلى الإعلان عن استعداده لزيارة تل أبيب.

إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) تجدد رفضها لخطة رئيس النظام المصري والدعوات المشبوهة للاجتماع مع قادة العدو...].

ملاحظات حول النقاط المصرية العشر:

(١) الملاحظ في صياغة النقاط العشر إنها تحاول الاستجابة لمطالب المنظمة وإسرائيل في آن واحد، حيث إن صيغة الوفد الفلسطيني لا تشير إلى (م.ت.ف) فيما المبعدون يمكن احتسابهم على (م.ت.ف) ولو أنهم ليسو أعضاء فيها.

(٢) كما إن حضور مراقبين دوليين من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي لا يُعد مؤتمراً دولياً وإن كان أقرب لشكل المؤتمر الدولي!!

(٣) لقد ساعد انتخاب الرئيس المصري رئيساً للقمة الإفريقية إضافة إلى عودة مصر للمارسة دورها في الصف العربي إضافة لكونها الدولة العربية التي

تقيم علاقات مع إسرائيل، كل هذا ساعد على أن تمارس دوراً واضحاً في التسوية السياسية.

ويمكن القول إن المبادرة المصرية لم تكن:

(١) إلّا محاولة لردم الهوة بين الجمود السياسي والتحرك المطلوب.

(٢) تمثل استجابة لضغوط أمريكية تهدف إلى تحريك العملية السياسية إلى حين إطلاق مبادرة أميركية جديدة عندما تتهيء الظروف لذلك أو إنها تهدف إلى استنزاف مزيد من التنازل من المنظمة وتمييع الموقف الفلسطيني.

والمتتبع للنقاط المصرية والموقف الأميركي منها يدرك بوضوح التحرك الأمريكي الساعي لإخماد جذوة الانتفاضة وكسر شوكتها عبر إشغال الأطراف الفلسطينية المعنية بتحركات سياسية تصب في الموافقة بشكل أو بآخر على لقاء فلسطيني ـ إسرائيلي للتمهيد لخطة الانتخابات التي طرحها شامير على أن يكون ثمن ذلك هو وقف الانتفاضة.

التحرك السياسي الأميركي يفهم دوافعه من الواقع السياسي المضطرب نوعاً ما في المنطقة والناتج بسبب استمرار الانتفاضة وتزايد عامل (التطرف الأصولي) والمتمثل في النفوذ المتزايد لحركة المقاومة الإسلامية (حماس).

فالمطلوب أميركيا هو تسوية تضع حداً لهذا الاضطراب ومهما كلفت من ثمن يدفعه الفلسطينيون على الأخص لذلك فقد حظيت مبادرة شامير وما تزال بدعم أميركي أما المبادرة المصرية فبالرغم من تحقيقها لمتطلبات السياسة الأميركية إلى حد كبير إلّا أن أميركا غير قادرة على ممارسة ضغط على الكيان الصهيوني للقبول بها، بل هي مقتنعة بضرورة موافقة الكيان الصهيوني عليها كشرط لدعمها لذلك كان تصريح الناطقة بلسان الخارجية الأميركية مارغريت توتويلر تعقيباً على النقاط المصرية بدعمها بقدر اقترابها من خطة شامير وقد جاء على لسانها: [إننا نواصل تشجيع جميع الأطراف على إيجاد وسائل لإطلاق حوار

فلسطيني إسرائيلي حول المبادرة الإسرائيلية وبمقدار ما تستطيع النقاط العشر المساعدة على المضي قدماً في هذا الاتجاه فإننا نرحب بالجهود المبذولة].

الموقف الفلسطيني: أما الموقف الفلسطيني فقد كان متناقضاً فقد انتقدها سليمان نجاب وأبو علي مصطفى فيما امتدحها أبو مازن موجهاً هجوماً عنيفاً على الجبهة الشعبية التي انتقدت الخطة.

وقد تجنب بيان اللجنة التنفيذية الصادر في ١٤/٩/١٩٨٩ وكذلك بيانات القيادة الوطنية الموحَّدة التابعة لـ (م.ت.ف) رفض النقاط بشكل قاطع أو توجيه أي نقد لمصر لطرحها رغم تجاهل هذه النقاط لدور (م.ت.ف) وتنكرها للحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني بما فيها حق تقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة.

ويتلخص الموقف الفلسطيني في الموافقة على إجراء محادثات فلسطينية ـ إسرائيلية للتمهيد للانتخابات على أن تكون هذه المحادثات ضمن الحل الدائم وبمشاركة دولية حتى ولو كانت صورية، كما تشترط أن لا تكون لأي طرف شروط مسبقة قبل هذه المحادثات بحيث يحمل الطرف الفلسطيني مشروع الجزائر بينما يحمل الطرف الإسرائيلي مشروع شامير. إن (م.ت.ف) مستعدة للمشاركة في الانتخابات إذا استطاعت الحصول على ضمانات بأن تكون طريقاً للحل الدائم.

المراجع :

(١) الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة . . . بعد الانتفاضة، د. أسعد عبدالرحمن، نواف الزرو.

(٢) بيان حماس رقم (٤٧)، ورقم (٤٨).

(٣) مجلة فلسطين المسلمة، العدد الرابع، السنة الثانية، تشرين الأول عام ١٩٨٩م.

(٥) مشروع السلام الفلسطيني

تُعتبر قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني لعام ١٩٨٨ حدثاً كبيراً ونقطة انعطاف في مسيرة القضية الفلسطينية بشكل عام ومسيرة منظمة التحرير الفلسطينية بشكل خاص، وبالرغم من أهمية هذا الحدث إلّا أنه لم يكن سوى تتويجاً لمسيرة التحول في سياسة منظمة التحرير واستراتيجيتها في التحرير، ويُمكن القول أن البرنامج المرحلي أو برنامج النقاط العشر الصادر عن دورة المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة لعام ١٩٧٤ كان أول مؤشر حقيقي على بداية التغيير في سياسة منظمة التحرير وقبولها التعامل مع الواقع السياسي بمرونة وتلا ذلك خطوات متعددة لعلّ أهمها الموافقة على مشروع السلام العربي الصادر عن القمة العربية في (فاس) عام ١٩٨٢ بعد خروج المنظمة من بيروت، واتفاق عمّان في شباط ١٩٨٥ بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الأردنية والتي تضمن قوبلاً ضمنياً بقرارات مجلس الأمن بما فيها قرار (٢٤٢) وقبول مبدأ [الأرض مقابل السلام].

أما أهم ما تضمنته قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني فهو مبادرة السلام الفلسطينية وإعلان الاستقلال، فما هي الظروف التي جاءت فيها مبادرة السلام الفلسطينية ولماذا كانت؟

حول هذا الموضوع يقول المهندس إبراهيم غوشه الناطق الرسمي باسم حركة حماس: [المبادرة الفلسطينية جاءت في ظرف كانت فيه مؤشرات أوروبية للمنظمة بأن تُقدم تنازلات متعلقة بالاعتراف بالكيان اليهودي والقبول بقرارات الأمم المتحدة (٢٤٢ و٣٣٨) وبإسقاط خيار الكفاح المسلح وإدانة الإرهاب، وإنه في حالة قيام المنظمة بذلك يُمكن أن تقوم الولايات المتحدة بدعم هذا التوجه.

وفي ذلك الوقت كانت المنظمة حريصة على استثمار الانتفاضة سياسياً مما عجّل بأخذ قرارات الجزائر وتم تحقيق الشروط الأمريكية][1].

وحول ذات الموضوع يقول الأستاذ نواف الزرو: [مبررات التحول السياسي للمنظمة كانت نتائج دراسة موضوعية علمية أجرتها المنظمة لاحتمالات التسوية ومعادلة القوى وكان للانتفاضة دور حاسم في هذا التحول، وكان للانتفاضة إنجازات إعلامية وسياسية فأرادت المنظمة استثمار هذه الإنجازات عملياً على صعيد الحقوق الفلسطينية، ويمكن القول أن القيادة الفلسطينية اجتهدت واقتنعت بالاستثمار السياسي وعملت على كسب الرأي العام وتهيئة الأجواء المختلفة من أجل التقدم على طريق التسوية المؤدية إلى قيام كيان فلسطيني، فالهدف كان إقناع الرأي العام وتهيئة الأجواء لقبول الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني وحتى لو تم كسب الرأي العام فلن تستطيع تحقيق المطالب فكل هذه الفعاليات السياسية لن تؤدي إلى قيام كيان فلسطيني ولن يُنشىءَ كيان فلسطيني إلّا بتعديل ميزان القوى بين العرب وإسرائيل][2].

ويُمكن تلخيص أهم العوامل المؤثرة في ظهور هذه المبادرة على النحو التالي:

(١) محاولة منظمة التحرير الفلسطينية استثمار الانتفاضة سياسياً والخروج بأكبر قدر من المكاسب السياسية اعتماداً على التعاطف الدولي مع الانتفاضة باعتبارها كفاحاً سلمياً ونتيجة للممارسات الصهيونية اللاإنسانية بحق الشعب الفلسطيني.

---

(١) مقابلة مع المهندس إبراهيم غوشة، يوم الأربعاء ٣/٤/١٩٩١م.

(٢) مقابلة يوم ١٢/٤/١٩٩١م.

(٢) تُعتبر قرارات الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني أحدى نتائج خروج المنظمة من بيروت وما تبعه من أحداث ابتداءاً من محاولات الاستقطاب العربية لبعض القيادات أو الفصائل الفلسطينية وما ظهر على أثرها من انشقاقات وبالذات في حركة التحرير الوطني (فتح) وانتهاءاً بتراجع الدور العسكري للمنظمة وتحول الفصائل الفلسطينية من منظمات عسكرية لها نشاط سياسي إلى أحزاب سياسية لبعضها امتداد عسكري وزيادة نفوذ (المعتدلين) داخل صفوف المنظمة وأصحاب النظرة (الواقعية) في التعامل على ضوء المعطيات الدولية والعربية والفلسطينية.

كل هذه الأحداث كانت عوامل دفع لمسيرة التحول في استراتيجية التحرير في المنظمة.

(٣) مما لا شك فيه أن قرار فك الارتباط الإداري والقانوني بين الأردن والضفة الغربية الذي اتخذه الأردن في ١٩٨٨/٧/٣١ من العوامل المؤثرة في صياغة القرار السياسي الفلسطيني، فنتيجة لهذا القرار تخلى الأردن عن مسؤولياته الإدارية والقانونية في الضفة الغربية وبالتالي ترك فراغاً إدارياً وقانونياً في الضفة الغربية، ولا يخفى أن هذا القرار كان برغبة منظمة التحرير لأنها يُشكل بالنسبة لها نهاية للتداخل في المسؤولية السياسية حول القضية الفلسطينية بين الأردن والمنظمة وأنهى سنوات طويلة من الشك في العلاقات الأردنية الفلسطينية.

لقد كان هذا القرار بمثابة تحدٍ للمنظمة أن تستطيع ممارسة مسؤولياتها السياسية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وكان لا بد لها من خطوات سياسية تُعزز بها ثقة الشعب الفلسطيني بقدرتها على ممارسة دورها وتثبت للمشككين بقدرتها أنها تستطيع أن تمارس دوراً سياسياً يمتاز بالمرونة والديناميكية مما كان له أثر في تبني المنظمة للبرنامج السياسي الجديد وإطلاقها مبادرة سياسية تنسجم مع المطالب الأمريكية والدولية والعربية الداعية للاعتراف

بحق الكيان الصهيوني في الوجود ونبذ الإرهاب والموافقة على قرارات الأمم المتحدة وخصوصاً قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨.

(٤) بغض النظر عن تأثيرها فقد كان للضغوط الدولية ومحاولات الإغراء الصادرة عن الاتحاد السوفييتي وبعض الدول الأوروبية والعربية دورها في تشكيل القرار السياسي الفلسطيني الجديد وتكريس الحل السياسي كاستراتيجية للتحرير.

• **أثر مبادرة السلام الفلسطينية على القضية الفلسطينية:**

(١) يقول المهندس إبراهيم غوشه: [أما تأثيراتها على الشارع الفلسطيني فقد كانت إيجابية حيث تأكد للجماهير الفلسطينية أنه لا جدوى من أي تنازلات يقدمها الجانب الفلسطيني حيث أن اليهود غير مستعدين للتنازل عن أي قطعة أرض.

وقد ساعدت خيبة الأمل هذه في توجه الشارع الفلسطيني نحو المنطلقات الأساسية للقضية الفلسطينية من حيث التمسك بالأرض الفلسطينية من النهر إلى البحر، وإن الجهاد هو الطريق الوحيد للتعامل مع اليهود وتحرير فلسطين، وقد استطاعت حركة حماس استثمار ذلك جيداً فتم تطوير الانتفاضة من حرب الحجارة إلى السكاكين وتم ربط القضية الفلسطينية بصورة عضوية ببعدها الإسلامي][1].

(٢) يقول الأستاذ نواف الزرو: [تدجين العقلية العربية والفلسطينية بشكل خاص على أن التفاوض مع إسرائيل عملية طبيعية وتحضيرهم للقبول بإسرائيل نفسياً واجتماعياً وسياسياً][2].

---

(١) مقابلة يوم الأربعاء ٣/٤/١٩٩١م.

(٢) مقابلة مع الأستاذ نواف الزور ١٢/٤/١٩٩١م.

(٣) [تعميق بعض الخلافات الداخلية الفلسطينية][1].

(٤) تزايد نفوذ الحركات الإسلامية في الشارع الفلسطيني خاصة بعد فشل الحوار الأمريكي ـ الفلسطيني وما سبقه من محاولات لعقد اجتماع فلسطيني ـ صهيوني والتعنت الصهيوني في اختيار الوفد المفاوض ورفضه لمنظمة التحرير. وبعد عشرين شهراً من التحركات السياسية وتقديم المنظمة لكافة المطالب الدولية من اعتراف بحق الكيان الصهيوني في الوجود ونبذ الإرهاب والقبول بقراري مجلس الأمن رقم (٢٤٢ و ٣٣٨) لم تحصل المنظمة سوى على اعتراف سياسي بالدولة الفلسطينية وكثير من التعاطف الدولي لكن هذا كله لم يؤثر شيئاً في طريق تحقيق المطالب السياسية والوطنية للشعب الفلسطيني.

لقد كان لهذا الفشل أثراً في تزايد نفوذ الحركات الإسلامية وخاصة حركة (حماس) وتعميقاً لطرحها السياسي والعقائدي على الساحة الفلسطينية.

والسؤال الآن: هل استطاعت منظمة التحرير الفلسطينية استثمار المبادرة بطريقة مناسبة؟

يقول الأستاذ عبدالجبار عدوان: [فقد اتخذ المجلس الوطني في نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٨٨ قرار إعلان الاستقلال وتكليف قيادة المنظمة بتطبيق القرار عملياً عبر إجراء المفاوضات السلمية والتحرك الديبلوماسي القانوني، وأقر ضمناً أنذاك العودة إلى المجلس بعد عام لمراجعة الإنجازات، عملياً لم يحدث أي تغيير فعلي سوى الاعتراف بدولة فلسطين من كثير من الدول التي كانت تعترف أصلاً بمنظمة التحرير بينما لم تعترف دول أوروبية أو الأمم المتحدة بالدولة المعلنة، ولم تقم المنظمة جهاز دولة ولم تلجأ للقانون الدولي أو محكمة العدل الدولية لتسهيل الاعتراف، ولم تستغل فقرات قرار الأمم المتحدة ١٨١ لعام ١٩٤٧ الذي قسّم فلسطين واعترفت الدول بإسرائيل على أساسه، ولم

---

(١) المصدر السابق نفسه.

يصل الحوار الأمريكي ـ الفلسطيني إلاّ إلى الطريق المسدود، ولم تسع المنظمة لاستغلال التعاطف الأوروبي مع الانتفاضة لتمرير مبدأ تعامل أوروبا مع فلسطين بالمثل كما تتعامل مع إسرائيل دبلوماسياً واقتصادياً حتى يتم التوصل لحل سلمي في أي وقت لاحق، ولم تُشكل المنظمة جهازاً دبلوماسياً فعّالاً لمتابعة قضية العلاقات بإصرار واستغلال كل صغيرة وكبيرة ممكنة وبالطبع لم يعقد المجلس الوطني مثلما كان مقرراً لا في نوفمبر (تشرين الثاني ١٩٨٩ ولا ١٩٩٠!](١).

وأخيراً بقي أن نتساءل أين أصبحت المبادرة الفلسطينية؟:

[لقد استطاعت مبادرة شامير (١٤/٥/١٩٨٩) سحب البساط ونجحت الحكومة الإسرائيلية في تسويق مبادرتها على الصعيد الأمريكي، وقامت الولايات المتحدة بتسويق المبادرة عربياً وأوروبياً](٢).

[المبادرة هي القناعة الفلسطينية لكن معادلة القوى في المنطقة تميل لصالح إسرائيل، فإسرائيل في مركز القوة وتهيمن على أحداث وشروط المنطقة، والمقترحات السياسية الإسرائيلية هي المتحركة والصيغة الأمريكية ـ الإسرائيلية للتسوية هي السائدة وتُبحث من قبل جميع الأطراف](٣).

[وقد جوبهت المبادرة الفلسطينية بمشروع شامير في أيار ١٩٨٩ ذلك المشروع الذي جمَّد المبادرة الفلسطينية وأجبر قيادة المنظمة أن تتعامل مع مبادرة شامير وتلاحقت الخطوات حتى أوشك أن يتم لقاء القاهرة بين وفد فلسطيني وآخر يهودي لولا الاختلاف على الوفد الفسلطيني: من الذي يسميه ويختاره؟ وهل هو من

---

(١) عبدالجبار عدوان: كاتب وباحث فلسطيني: صحيفة الشرق الأوسط، ١٥/٣/١٩٩١م.

(٢) نواف الزور: محرر شؤون الأرض المحتلة في صحيفة الدستور الأردنية، مقابلة يوم ١٢/٤/١٩٩١م.

(٣) المصدر السابق نفسه.

الـداخـل أو الخـارج، وفي ظل هذه الأحـداث انهار الائتلاف بين الليكود والعمل وتوقفت مبادرة شامير وبعدها بقليل توقف الحوار الفلسطيني ـ الأمريكي بعد عملية جبهة التحرير العربية فُعلق الحوار الذي كان حواراً فاشلاً.

ويُمكننـا القول أنه في بداية تموز عام ١٩٩٠ انتهت المبادرة الفلسطينية عملياً وبعـدها بشهر بدأت أزمة الخليج وكان ذلك مما يُفسر القاء القيادة الفلسطينية بكل قوتها وراء العراق][1].

وأخيراً لنقرأ معاً ما كتبته مجلة (الهدف) الناطقة باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسـطين وهي احـدى الفصـائـل الفلسـطينية التي وافقت على مبـادرة السـلام الفلسطينية: [ولم تُفلح كل التنازلات المجانية والخطيرة التي قدمها رئيس المنظمة في مؤتمـره الصحفي الشهير الـذي عقـده في جنيف في ١٤/١٢/١٩٨٨ والتي تمثلت بإعـلان أبـو عمّـار اعتراف المنظمة بحق جميع دول المنطقة بالعيش بأمن وسـلام بمـا فيهـا دولـة إسـرائيل والـدولة الفلسطينية وقبولها (أي المنظمة) بقراري مجلس الأمن (٢٤٢ و ٣٣٨) كأساس لمفاوضات لحل أزمة الشرق الأوسط وتخليها وإدانتهـا الكـاملة والمطلقة للإرهاب في دفع واشنطن لتغيير جوهر موقفها، كما لم تفلح في تغيير الموقف الرسمي الأمريكي وما تبع تلك التنازلات من تنازلات إضافية كان من أبـرزهـا استعـداد المنظمة لإعادة النظر بالميثاق الوطني الفلسطيني الذي «تقـادم» عليه الزمن وفقاً لتصريح أبو عمّار عقب زيارة للعاصمة الفرنسية واستعداد المنظمة للدخول بمفاوضات ثنائية مباشرة مع الإسرائيليين برعاية واشنطن والقاهرة][2].

بعـد هذه الكلمـات يحق لنـا أن نتسـاءل هل كانت كل الاجـراءات التي أعقبت إعـلان الاستقـلال وإعـلان البرنامج السياسي في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الـوطني الفلسطيني باجتهاد من قيادة المنظمة وخصوصاً السيد ياسر عرفات أم أنها كانت منسجمة مع التوجه الجديد للمنظمة؟!

---

(١) المهندس إبراهيم غوشه ممثل حركة حماس، مقابلة يوم الأربعاء ٣/٤/١٩٩١م.

(٢) مجلة (الهدف)، العدد (١٠٤٨)، ٣١/٣/١٩٩١م.

* مبادرة السلام الفلسطينية الصادرة عن المجلس الوطني الفلسطيني في الدورة غير العادية التاسعة عشرة التي عُقدت في الفترة من ١٢-١٥/ تشرين ثاني ١٩٨٨م الموافق ٢-٥/ ربيع الآخرة ١٤٠٩هـ في الجزائر

وفيما يتعلق بالمجال السياسي ورد في البيان السياسي للدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني ما يلي :-

إن المجلس الوطني الفلسطيني من موقع المسؤولية تجاه شعبنا الفلسطيني وحقوقه الوطنية ورغبته في السلام استناداً إلى إعلان الاستقلال الصادر يوم ١٥/١١/١٩٨٨ وتجاوباً مع الإرادة الإنسانية الساعية لتعزيز الانفراج الدولي ونزع السلاح النووي وتسوية النزاعات الإقليمية بالوسائل السلمية: يؤكد عزم منظمة التحرير الفلسطينية على الوصول إلى تسوية سياسية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية في إطار ميثاق الأمم المتحدة ومبادىء وأحكام الشرعية الدولية وقواعد القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة وآخرها قرارات مجلس الأمن الدولي ٦٠٥/ ٦٠٧/ ٦٠٨ وقرارات القمم العربية بما يضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة على ترابه الوطني، ويضع ترتيبات الأمن والسلام لكل دول المنطقة.

وتحقيقاً لذلك يؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على:

(١) ضرورة انعقاد المؤتمر الدولي الفعّال الخاص بقضية الشرق الأوسط وجوهرها القضية الفلسطينية تحت إشراف الأمم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي وجميع أطراف الصراع في المنطقة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وعلى قدم المساواة آخذين بالاعتبار أن المؤتمر الدولي ينعقد على قاعدة قراري

مجلس الأمن رقم ٢٤٢، ٣٣٨ وضمان الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني وفي مقدمتها حقه في تقرير المصير عملاً بمبادىء وأحكام ميثاق الأمم المتحدة بشأن حق تقرير المصير للشعوب، وعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة أو بالغزو العسكري ووفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالقضية الفلسطينية.

(٢) انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ العام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربي.

(٣) الغاء جميع اجراءات الإلحاق والضم وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية منذ العام ١٩٦٧.

(٤) السعي لوضع الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس العربية تحت إشراف الأمم المتحدة لفترة محدودة لحماية شعبنا ولتوفير مناخ مؤات لإنجاح أعمال المؤتمر الدولي والوصول إلى تسوية سياسية شاملة وتحقيق الأمن والسلام للجميع بقبول ورضى متبادلين ولتمكين الدولة الفلسطينية من ممارسة سلطاتها الفعلية على هذه الأراضي.

(٥) حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق قرارات الأمم المتحدة الخاصة بهذا الشأن.

(٦) ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة في فلسطين لأتباع جميع الأديان.

(٧) يضع مجلس الأمن ويضمن ترتيبات الأمن والسلام بين جميع الدول المعنية في المنطقة بما فيها الدولة الفلسطينية.

ويؤكد المجلس الوطني الفلسطيني على قراراته السابقة بشأن العلاقة المميزة بين الشعبين الأردني والفلسطيني، وأن العلاقة المستقبلية بين دولتي الأردن وفلسطين ستقوم على أسس كونفدرالية وعلى أساس الاختيار الطوعي

الحر للشعبين الشقيقين تعزيزاً للروابط التاريخية والمصالح الحيوية المشتركة بينهما.

ويجـدد المجلس الوطني التزامه بقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد حق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي والاستعمار والتمييز العنصري وحقها في النضال من أجل استقلالها ويُعلن مجدداً رفضه للإرهاب بكل أنواعه بما في ذلك إرهاب الدولة مؤكداً التزامه بقراراته السابقة بهذا الخصوص وقرار القمة العربية في الجزائر لعام ١٩٨٨ وقراري الأمم المتحدة ٤٢/١٥٩ لعام ١٩٨٧ و٤٠/٦١ لعام ١٩٨٥ وكما ورد في إعلان القاهرة الصادر بتاريخ ١٩٨٥/١١/٧ بهذا الخصوص.

إعلان الاستقلال

على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العـربي الفلسـطيني، نمـا وتطور، وأبدع وجوده الإنساني والوطني عبر علاقة عضوية، لا انفصام فيها ولا انقطاع، بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالثبـات الملحمي في المكـان والـزمـان، صاغ شعب فلسـطين هويتـه الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة، فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات... من مطامح ومطامع وغزوات كانت ستؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلّا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتهـا، ونفحت في الشعب روح الوطن، مطعّماً، بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهماً نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التوحد الكلي بين الأرض والإنسان وعلى خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، أعلن على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيداً بطولياً لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديدة كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسير عجلات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة: فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة «إن فلسطين هي أرض بلا شعب». وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فإن المجتمع الدولي، في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم لعام ١٩١٩. وفي معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣، قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده، وبحرمانه من حق تقرير المصير، إثر قرار الجمعية العامة رقم ١٨١ عام ١٩٤٧م، الذي قسّم فلسطين إلى دولتين، عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية، واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوة الإرهاب المنظم، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادىء الشرعية، ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير، والاستقلال والسيادة على أرض وطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال. ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته ـ ولقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي. وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الأقليمية والدولية الأخرى. وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الاسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن. وتجلّت ملحمة المقاومة الفلسطينية، في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الاسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير، وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة. وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني، مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم

واستقـلالـه وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام ١٩٤٧، ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه.

فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا. فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقـافية، ويتمتعـون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العـدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستـور يؤمّن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية. هي جزء لا يتجزأ من الأُمة العربية، من تراثها وحضـارتهـا، ومن طمـوحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والـديمقـراطية والوحدة. وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك، تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادىء الأمم المتحدة وأهدافها. وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادىء عدم الانحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولـة فلسـطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادىء التعايش

السلمي، فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العـدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابوا إلى العدل.

وفي سياق نضـالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودولة المحبة للسلام والحرية أن تعينهـا على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الأمن له، وبالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلن، في هذا المجال، أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها. وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من تشرين الثاني ١٩٨٨ ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني إجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العتيد، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن. ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهـاجر، ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا وشيوخنا وشبابنا، أسرانا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة، والمـرأة الفلسـطينية الشجـاعة، حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة. ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وأمتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال،

وتـرسيخ السيادة والاستقلال إنا ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسـطيني والاعتزاز به والدفاع عنه ليظل أبداً رمزاً لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقى دائماً وطننا حراً لشعب من الأحرار.

***بسم الله الرحمن الرحيم ***

﴿قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك مَنْ تشاء وتنزع الملك مِمَّنْ تشاء وتُعزّ مَنْ تشاء وتُذلُّ مَنْ تشاء بيدك الخير إنّك على كل شيءٍ قدير

*** صدق الله العظيم ***

بين الإدارة الذاتية والدولة الفلسطينية

منـذ ظهور نتائج الانتخابات الصهيونية وتشكيل حزب العمل الصهيوني بزعامة إسحق رابين الحكومة الصهيونية، ازدادت مساحة فكرة الحكم الذاتي في الممارسة السياسية الفلسطينية والصهيونية وظهرت إلى السطح مجموعة من الاجـراءات السياسية، من أهمهـا تشكيل اللجـان السياسية والفنية وعمليات إعـداد الشـرطة الفلسطينية من تدريب وتجهيز فني ونفسي، وبين التصورين الصهيوني والفلسطيني للإدارة الذاتية فجوة كبيرة بحجم التباين بين الاستراتيجية الصهيونية القائمة على أصول تلمودية وفكر صهيوني، وحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته على ترابه الوطني، فهل سيكون الحكم الذاتي مدخلاً لتصفية القضية الفلسـطينية كما يريده الصهاينة؟ أم خطوة نحو الدولة الفلسطينية كما يتمنى الطرف الفلسطيني في المفاوضات؟

الحكم الذاتي
في الاستراتيجية الصهيونية

يدرك الكيان الصهيوني أنه لا يمكن (إنهاء) الصراع العربي ـ الصهيوني دون إيجاد حل للقضية الفلسطينية، ولكنه يضع لهذا الحل شروطاً أهمها:ـ

- أن لا يكون على حساب الثوابت الصهيونية المتضمنة رفض الانسحاب وإقامة دولة فلسطينية والتفاوض حول القدس.
- أن يمثل مرحلة في الاستراتيجية الصهيونية التي تقوم على التوسع في الأرض العربية والنفوذ على الإنسان والموارد العربية.
- أن يحـظى هذا الحل بقبول فلسطيني بل أن يصبح جزءاً من البرنامج السياسي الفلسطيني وأن يحظى بالمباركة العربية.

وقد طرح الكيان الصهيوني فكرة الحكم الذاتي منذ عدة عقود كحل للقضية

الفلسطينية فكان مشروع ايغال آلون بعد حرب حزيران وتتابعت بعدها المضامين المختلفة لهذه الفكرة حتى كان آخرها مشروع شامير لعام ١٩٨٩ والذي يعتبر الآن التصور الصهيوني لحل القضية الفلسطينية وهو أكثر ظلماً للشعب الفلسطيني من مشروع الحكم الذاتي الوارد في اتفاقات كامب ديفيد، فكيف تنسجم هذه الفكرة مع الشروط الصهيونية السابقة؟

(١) إن الحكم الذاتي المطروح صهيونياً لا يمثل أكثر من حكم السكان الفلسطينيين لأنفسهم على صعيد الأمور الحياتية اليومية كالصحة والتعليم والنظافة وغيرها دون سيادة على الأرض، فالأرض ستبقى تحت السيادة الصهيونية وإن كانت القوات الصهيونية ستنسحب من المناطق المكتظة بالسكان، إضافة إلى ذلك فإن هذا الحكم الذاتي سيضمن للكيان الصهيوني أن تكون المناطق منزوعة السلاح إلاّ من شرطة مدنية لفض المنازعات الشخصية والعائلية.

ولأن الكيان الصهيوني كان يتحدث عن مرحلة أولية لمدة خمس سنوات ويجري بعد السنة الثالثة التفاوض حول الحل النهائي فإن هذا الأمر محكوم بعاملين:-

• إن الكيان الصهيوني يتعامل على أساس قدرته على استغلال هذه السنوات الخمس لإيجاد واقع عربي وفلسطيني جديد يسمح بخطوة توسعية صهيونية جغرافية كانت أم من حيث النفوذ والسيطرة.

• إن الحكم الذاتي هو سقف الحل النهائي لكن ما قد يختلف هو حجم الصلاحيات وطريقة الإدارة وغيرها من القضايا الفنية.

وعليه فإن الحكم الذاتي من وجهة النظر الصهيونية لن يؤدي إلى دولة فلسطينية ولا إلى كيان فلسطيني يحظى بشبه استقلال، كذلك فهو لن يؤدي إلى السيادة العربية على الأرض فهي ستبقى تحت السيادة الصهيونية والحكم الذاتي

على الشعب لا على الأرض، إضافة إلى أن القدس، لن تكون ضمن المناطق المشمولة بهذا الحل باعتبارها العاصمة الأبدية للكيان الصهيوني والتي تشمل أكثر من ٢٧٪ من مساحة الضفة.

(٢) قد يستغرب البعض إصرار الكيان الصهيوني على ضرورة قيام كونفدرالية ـ وهو في الحقيقة يريدها فدرالية ـ بين الحكم الذاتي والأردن كما هو إصراره على عدم فصل الوفد الأردني ـ الفلسطيني المشترك إلى شقيه خلال مفاوضات واشنطن الحالية وهو بالتأكيد ليس حرصاً صهيونياً على الوحدة بين الشعبين ولكنه جزء من الاستراتيجية الصهيونية القائمة على محاولة إنشاء وطن بديل للفلسطينيين وبالرغم من الرفض الأردني والفلسطيني لهذه الفكرة إلّا أن الكيان الصهيوني يعمل على تحقيقها من خلال محاولته فرض حل للقضية الفلسطينية يقوم على ما يلي :ـ

(أ) حكم ذاتي للفلسطينيين على جزء من الضفة وخاصة المناطق المكتظة بالسكان.

(ب) إقامة فدرالية بين الأردن والحكم الذاتي وهي فدرالية بين (أفراد) ودولة بمعنى أن الكيان الصهيوني يهدف إلى دمج المواطنين الفلسطينيين في الدولة الأردنية ويمكن من خلال ذلك إحداث خلل في التركيبة الديموغرافية لهذه الفدرالية يكون أرضية لبعض الخطوات السياسية الأخرى التي تحقق الفكرة الصهيونية التي ينادي بها شارون وغيره بجعل الأردن وطن الفلسطينيين ودولتهم والذي يعتبره شارون تنازلاً من الكيان الصهيوني عن الأردن التي يعتبرها جزءاً من (أرض إسرائيل).

(جـ) يمكن بعد ذلك تطبيق فكرة التهجير إما من خلال التهجير القسري أو من خلال إحداث فجوة في المستوى الاقتصادي بين الأردن ومناطق الحكم الذاتي لصالح الأردن وفتح أسواق عمل عربية وغيرها من الوسائل التي تمهد

الطريق لإيجاد (إسرائيل الكاملة من البحر إلى النهر).

(د) سيعمل الكيان الصهيوني على تضمين اتفاقية الحكم الذاتي (حق) مواطني مناطق الحكم الذاتي في المشاركة في الحياة السياسية في الأردن وهي خطوة صهيونية لإشباع الطموح الوطني الفلسطيني في نظام حكم يعزز ذلك التكوين السكاني للفدرالية.

(هـ) إضافة إلى ذلك سيحاول الكيان الصهيوني إيجاد بعض نقاط الضعف وبؤر التوتر في الفدرالية من خلال إثارة بعض النعرات الإقليمية تمهيداً لتقويض الفدرالية على اعتبار أن تقويضها الخطوة الأولى لأي توسع جغرافي قادم، وعليه فإن الحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية في داخل فلسطين ضرورة وطنية وقومية، ولا بد من دعم الموقف الأردني الفلسطيني الرافض لمحاولات تذويب الهوية الفلسطينية فالأردنيون والفلسطينيون يسعون للوحدة الكاملة وهي متجسدة على أرض الأردن وفلسطين لكنهم يرفضونها كإطار لحل صهيوني للقضية الفلسطينية أو مدخل لتحقيق الاستراتيجية الصهيونية.

فلا بد أولاً من إقامة دولة فلسطينية كاملة السيادة على التراب الوطني الفلسطيني وبعد ذلك سيكون خيار الوحدة هو خيار الشعبين بدون شك.

(٣) لا شك أن الكيان الصهيوني قد عمل بمساعدة الولايات المتحدة عبر الشهور الماضية على إيجاد واقع سياسي في المنطقة يقبل بفكرة الحكم الذاتي وخاصة على الصعيد الفلسطيني مع ملاحظة أن الجانب الفلسطيني يعتبرها خطوة نحو تحقيق الاستقلال، أما على الصعيد العربي فإن فكرة فصل الصراع إلى شقيه وتعامل الأطراف العربية من خلال بعض الشعارات مثل (نقبل بما يقبل به الفلسطينيون) وتحول الدور العربي في القضية الفلسطينية إلى دور المساند لخطوات الشعب الفلسطيني لكثير من الأوراق يتيح لفكرة الحكم الذاتي ـ ضمن التصور العربي ـ أن تصبح مقبولة على الصعيدين العربي والفلسطيني.

إن تعاملنا مع ما يطرحه الكيان الصهيوني من تصورات لحل الصراع لا بد أن يكون على أرضية إدراكنا للاستراتيجية الصهيونية ذات الأبعاد التوراتية وعلى ضوء تصور الكيان الصهيوني للصراع العربي ـ الصهيوني عامة والقضية الفلسطينية بشكل خاص فكل ما يطرحه هو لخدمة التصور وتحقيق الاستراتيجية. فهو لا يؤمن بما يتحدث عنه الأخرون من شرعية دولية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير فهي كلمات ليس لها مدلول لديه.

بقي أن نقول أن الأرض التي سيقام عليها الحكم الذاتي ستشكل حوالي ١٦ , ٦٪ من أرض فلسطين ذلك أن قرار ٢٤٢ يتحدث عن ٢٢٪ من أرض فلسطين ويقر بشرعية الاحتلال الصهيوني لحوالي ٧٨٪ من فلسطين، وتمثل مساحة القدس الكبرى والأراضي المصادرة للاستيطان أكثر من ٧٧٪ من مساحة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧م.

الحكم الذاتي بين تصورين:

يتمثل التصور الصهيوني للحكم الذاتي في معالم أهمها:

• استثناء القدس من الحكم الذاتي باعتبارها عاصمة (إسرائيل الأبدية) وحين نتحدث عن القدس فإن المفهوم الصهيوني هو القدس الكبرى الموحدة والتي تشمل أكثر من ٢٧٪ من مساحة الضفة.

• الحكم الذاتي بمراحله الأولى والنهائية ليس طريقاً لإقامة دولة فلسطينية ففكرة الدولة الفلسطينية مرفوضة استراتيجياً من قبل حزبي العمل والليكود على حد سواء.

• إذا كان الليكود يرفض التعامل مع (مواطن فلسطيني مرتبط بالأرض) في حين يتحدث حزب العمل عن إنسان فلسطيني مرتبط بالأرض فإن حزب العمل لا يتعامل مع هذا (الإنسان) باعتباره شعباً له حقوق سياسية ووطنية، وحين يتحدث حزب العمل عن إمكانية الانسحاب من بعض المناطق الفلسطينية

المكتظة بالسكان فهذا لا يعني خطوة نحو دولة فلسطينية ولا يعني التعامل مع الفلسطينيين كشعب فهذا الانسحاب يعود لاعتبارات تتعلق بمحدد هام من محددات السياسة العمالية وهو (أمن إسرائيل) الذي سيكون عامل تقييد وتخفيض لصلاحيات الحكم الذاتي بشكل يجعل منه مصدراً لتخفيف عبء مواجهة المقاومة الفلسطينية وليكون الحكم الذاتي وعاءً لاحتواء المشاكل الخدماتية والسياسية للضفة والقطاع.

• سيبقى الحكم الذاتي إحدى الوسائل التي تحقق فيها البراغماتية العمالية أهدافها في تطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة والعالم العربي وسيبقى هدف المفاوضات صهيونياً حل المشكلة الإسرائيلية اقتصادياً وسكانياً وأمنياً عن طريق حل القضية الفلسطينية وبقية عناصر الصراع العربي الصهيوني. انسجاماً مع القول [إن رابين جاء ليحقق السلام للإسرائيليين لا الفلسطينيين].

أما الجانب الفلسطيني فيتنازعه أمران:

• قناعته بعدم القدرة على فرض حل مهما كان منخفض السقف دون أن يحظى بموافقة صهيونية وبالتالي فإن الحديث عن حكم ذاتي انتقالي كخطوة نحو دولة فلسطينية هو حديث عمّا يتمنى الجانب الفلسطيني تحقيقه لا ما يستطيع تحقيقه.

• إن مسيرة المفاوضات قد استنزفت الكثير من الثوابت والشروط والمطالب الفلسطينية وعليه فإن الجانب الفلسطيني لم يعد قادراً على احتمال تقديم المزيد خاصة وأن جبهة المعارضة التي تستثمر جمود المفاوضات وتعثرها تزداد قوة. ومع هذا فإن الجانب الفلسطيني لن يمانع في قبول الحكم الذاتي مع احتفاظه بالحديث عن إمكانية تطويره ليقترب من فكرة الدولة.

لكن هل يمكن تجسير الهوة بين التصورين؟!

وفي هذا المجال نقف أمام خيارين:ـ

• إذا تعامل الجانب الفلسطيني على ضوء شعار [إنقاذ ما يمكن إنقاذه] وإن المرحلة لا تقتضي مزيداً من تفويت الفرص والخسائر وتم اعتبار الحكم الذاتي مرحلة بالرغم من إدراك حقيقة الأمر فإن الهوة ستجسر عملياً بالرغم من بقائها نظرياً.

• على الجانب الأخر إذا اتسم تفكير المنظمة بالبعد الاستراتيجي وتخلت عن التفكير الآني فإنها ستقف طويلاً قبل أن تقدم على أية خطوة في هذا الاتجاه.

ما يظهر إلى الآن غلبة الخيار الأول خاصة في ظل التحركات الفلسطينية في الداخل والخارج نحو بلورة بعض الاجراءات مثل تكوين قوة الشرطة المحلية واللجان المكلفة بتسلم السلطة.

حكم ذاتي أم إدارة ذاتية؟ :-

بالرغم من الظلم الكبير الذي ستلحقه فكرة الحكم الذاتي بالحقوق العربية ودورها الكبير في تصفية القضية الفلسطينية إلّا أن الكيان الصهيوني الذي يملك معظم الأوراق السياسية والعسكرية يرفض هذه الفكرة لهذا فهو يطرح [إدارة ذاتية]. كما ورد في المذكرة التي قدمها روبنشتاين رئيس الوفد الصهيوني المفاوض للجانب الفلسطيني [إن أجهزة ترتيبات الحكم الذاتي الانتقالي ذات طبيعة إدارية وظيفية].

لهذا فالكيان الصهيوني يرفض فكرة انتخاب مجلس تشريعي ويسعى لانتخاب (١٤) شخصاً سيكونون بدلاء لضباط الإدارة العسكرية.

بين الحكم الذاتي والدولة الفلسطينية :-

هل يمكن أن يكون الحكم الذاتي خطوة نحو الدولة الفلسطينية كما يتحدث الجانب الفلسطيني المفاوض؟ إن هذا الأمر تحدده أمور عديدة أهمها :

(١) طابع الحكم الذاتي وشموليته، وهل سيبقى الحكم العسكري هو مصدر السلطات؟

وهل ستكون سلطة الحكم الذاتي إدارية وظيفية؟

(٢) حجم الأرض التي سيقام عليها الحكم الذاتي وهل تُكون وحدة جغرافية واحدة، ومن الواضح إلى الآن أن حجم الأرض في حده الأقصى لن يتعدى حوالي ٧٪ من أرض فلسطين.

(٣) من سيتحكم بالموارد الهامة كالمياه؟

(٤) المستوطنات اليهودية التي ابتلعت الأرض الفلسطينية وفرضت واقعاً جغرافياً وديموغرافياً جديداً، إن هذه القضية سيشكل الاتفاق بشأنها أو عدمه الخط الفاصل بين نجاح المفاوضات أو عدمه.

(٥) القدس التي يرفض الكيان الصهيوني مجرد الحديث عنها.

وبعد:ـ من الواضح أن التصور الصهيوني للحكم الذاتي لا ينطوي على أي أمل للفلسطينيين بالتخلص من الاحتلال أو لتطوير أوضاعهم الاقتصادية أو بممارسة حد أدنى مقبول من حقوقهم السياسية ناهيك عن حماية أرضهم من المصادرة والاستيطان ومياههم من السرقة وخصوصاً في ظل استراتيجية توسعية صهيونية وما يعرضه الكيان الصهيوني الآن لا يختلف عمّا عرضه وزراء الدفاع الذين شغلوا المنصب منذ عدوان عام ١٩٦٧: إدارة ذاتية مع تحسينات لا تُسمن ولا تُغني من جوع؟

وسبقى الحكم الذاتي مجرد خطوة محصلتها تخدير الفلسطينيين وتخفيف الضغوط الدولية على الكيان الصهيوني وفتح الآفاق أمام حل مشاكله الاقتصادية دون أن تُشكل عائقاً أمام عملية الضم الزاحف أو عكس مسارها.

د ـ النقاط الخمس الأمريكية [خطة بيكر]:

[في ضوء ما تبـدى من خلافات إسرائيلية بين حزبي الليكود والتجمع حول مبادرة النقاط المصرية العشر، وفي أعقاب التهديدات المتزايدة بحل حكومة الائتلاف الموسعة الأمر الذي قد يترتب عليه مرور فترة زمنية طويلة تستلزمها اجراءات تشكيل حكومة ضيقة محتملة بدلاً من الحكومة الموسعة أو اجراءات معركة انتخابات جديدة محتملة، بادر وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر إلى بلورة النقاط الخمس التي عُرفت باسمه، وذلك من أجل ما أسماه التوصل إلى حوار بين الفلسـطينيين والإسـرائيليين حول المبـادرة السياسية للحكـومـة الإسـرائيلية. وقـد أوردت صحيفة (الجروزالم بوست) الإسرائيلية نص وثيقة النقاط الخمس الأميركية وهي:

(١) إن الولايات المتحدة تفهم أن مصر وإسرائيل تعملان بشكل شاق وأن هناك اتفاقاً بأن يقوم وفد إسرائيلي بفتح حوار مع وفد فلسطيني في القاهرة.

(٢) الولايات المتحدة تفهم أن لا يمكن أن تكون مصر بديلاً للفلسطينيين في الحوار، وأن مصر ستستثير الفلسطينيين في كل مجالات الحوار، وكذلك فإن الأمر سيكون شورى بين مصر وإسرائيل والولايات المتحدة.

(٣) الولايات المتحدة تفهم أن إسرائيل ستحضر الحوار بعد أن يتم العمل على اختيار قائمة من الفلسطينيين مقبولة، وإسرائيل ستستشير مصر والولايات المتحدة عن قرب حول هذه المسألة.

(٤) الـولايات المتحدة تفهم أن إسرائيل ستأتي إلى الحوار على قاعدة مبـادرة الحكـومة الإسرائيلية التي أعلنت يوم ١٩٨٩/٥/١٤ وتفهم الولايات المتحـدة أن الانتخـابـات والمفـاوضـات ستتم بتنـاسق وتـوافق مع المبـادرة

الإسرائيلية وعليه، فإن الفهم الأمريكي يقول بأن الجانب الفلسطيني بإمكانه إثارة قضايا متعلقة بوجهات نظرهم حول كيفية نجاح الانتخابات والمفاوضات.

(٥) ومن أجل تسهيل العملية تقترح الولايات المتحدة أن يلتقي وزراء خارجية إسرائيل ومصر والولايات المتحدة في واشنطن خلال اسبوعين.

ولا نحتاج إلى القول بأن هذه النقاط الأميركية الخمس خالية من أي نقطة جوهرية، بل يمكن القول أن هذه الاقتراحات الأميركية إنما جاءت لتعزيز الموقف الإسرائيلي القائل: بأنه لا يوجد خيار آخر في منطقة الشرق الأوسط سوى الخيار الإسرائيلي المتمثل بمبادرة الرابع عشر من أيار ١٩٨٩، ورغم هذه الحقيقة: فإن رئيس الوزراء الإسرائيلي اعتبرها بالغة التطرف ونسف النقطة الإجرائية الهامشية التي تتضمنها والداعية إلى اجراء حوار إسرائيلي ـ فلسطيني في القاهرة قائلاً: [لماذا الاجتماع في القاهرة؟ لماذا لا يكون في القدس؟].

كما علق إسحق شامير رئيس الوزراء قبل ذلك على المقترحات الأميركية موضحاً الموقف الإسرائيلي مجدداً: [على الولايات المتحدة أن تعرف بوضوح بأن إسرائيل لن توافق على إشراك ممثلين عن منظمة التحرير في عملية السلام، ولن تسمح باشتراكهم في الوفد الفلسطيني الذي سيجري محادثات مع ممثلي حكومة إسرائيل، ويجب على الأميركيين أن يعرفوا بوضوح أنه إذا كانت منظمة التحرير في الداخل فإن إسرائيل في الخارج].

• **الموقف الفلسطيني**: في الأراضي الفلسطينية المحتلة: أصدرت القيادة الوطنية الموحَّدة للانتفاضة بيانها رقم (٤٧) الذي رفضت فيه اقتراح النقاط الخمس الأمريكية الداعي إلى تنظيم حوار فلسطيني ـ إسرائيلي كما رفضت «محاولات إحياء اتفاقات كامب ديفيد». وأكدت على أن الانتفاضة الفلسطينية متمسكة بالثوابت التالية:

(١) لا للمفاوضات إلّا في إطار المؤتمر الدولي ووفق أهداف واضحة

وثابتة، ونتمسك بحق شعبنا المشروع في تقرير المصير وإقامة دولة فلسطينية مستقلة.

(٢) لا لخطة شامير وكافة المحاولات الرامية إلى إحيائها وتجميلها.

(٣) ليتوقف الدور الأميركي المشبوه ومحاولته إحياء كامب ديفيد وليتوسع الضغط على الإدارة الأميركية من أجل الموافقة على عقد المؤتمر الدولي][1].

• **موقف حماس**: وقد أكدت حركة حماس في بيانها رقم (٥٢) رفضها لخطة بيكر وقد ورد في البيان:

[تؤكد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) موقفها الرافض لكافة مشاريع السلام المطروحة لانتقاصها حقوق شعبنا، وتجدد رفضها لخطة بيكر وتحذر من دعايات وسائل الإعلام الصهيونية المسمومة التي تدّعي قبول (حماس) بالمفاوضات وأنها ستشارك فيها، وتؤكد حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أن مواقفها السياسية لا تؤخذ ـ في هذه المرحلة ـ إلّا من بيانها الرسمي ولا يمثلها الآن أحد داخل فلسطين المحتلة بشكل علني وأن حماس تعتبر كل من يُشارك في المفاوضات المبنية على خطة بيكر خارج إرادة الشعب][2].

---

(١) الفكر السياسي الإسرائيلي قبل الانتفاضة... بعد الانتفاضة، دا. أسعد عبدالرحمن، نواف الزرو، ط١ ١٩٩٠ دار الشروق للتوزيع.

(٢) وثائق حركة المقاومة الإسلامية، إصدارات المكتب الإعلامي لحركة حماس.